الأمم المتحدة
S/PV.4852

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٥٢**
الاربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيدة مولر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلاسابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير أمير جونز باري

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

03-58463 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان وأستراليا وإندونيسيا وأوكرانيا وآيسلندا وإيطاليا وبنغلاديش وتيمور - ليشتي وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا والفلبين وفيجي وكرواتيا وكندا وكولومبيا وليختنشتاين ومصر والنرويج والهند وهولندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيدة آغنيس فان آردين، وزيرة التنمية والتعاون في هولندا.

كما أرحب ترحيباً حاراً نيابة عن المجلس بمعالي السيد كاليوباتي تافولا، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في فيجي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ولعدم وجود أي اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة آمي سميث، كبيرة مستشاري الشؤون الجنسانية ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة سميث إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أرحب بأعضاء المجلس وبمتكلمينا الزوار وبضيوفنا. وقد سبق أن نوهت بحضور وزيرة التعاون الإنمائي في هولندا، السيدة أغنس فان أردن. وأود أن أرحب أيضا بالسيدة أنجيلا كينغ والسيدة نولين هيزر إلى هذا النقاش بشأن الصراع وحفظ السلام والمساواة بين الجنسين. ويحدوني الأمل أن نجري مناقشة مفيدة في هذا الموضوع الهام جدا. ويسرني على وجه الخصوص أن مناقشة اليوم ستعطينا منظورا متفردا، فضلا عن المنظور الذي سيقدمه وكيل الأمين العام غينو، الذي سيتكلم بنطاق أعرض عن التقدم الذي أحرزته إدارة عمليات حفظ السلام في اتجاه التنفيذ. كما سنستمع مباشرة من كبيرة مستشاري الشؤون

الجنسانية ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كُلِّفت بالعمل على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الميدان.

أرجو أن تسمحوا لي أن أبدأ ببضع كلمات عن صيغة الجلسة. بعد قليل سأدعو السيد غينو والسيدة سميث للتكلم لبضع دقائق عن عملهما في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبعد ذلك سأدعو الدول الـ ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن للتعليق ولتوجيه الأسئلة. بعد ذلك أقترح دعوة متكلمينا الضيوف للرد على النقاط التي تطرح حتى ذلك الوقت. وبعدها سنعطي الكلمة لغير الأعضاء في المجلس المدرجة أسماؤهم في قائمة المتكلمين ونختتم بإعطاء الفرصة مرة أخرى للسيد غينو والسيدة سميث للرد على التعليقات التي أدلى بها الأعضاء والأسئلة التي طرحوها.

وحرصا على الوقت، نقترح أن تحاول الدول الأعضاء اقتصار بياناتها على خمس دقائق. وفي ختام جلسة اليوم، ستعد الرئاسة، بحسب صلاحياتها، ملخصا للنقاط الرئيسية في هذه الجلسة سيصدر في بيان صحافي. وبطبيعة الحال، سيكون محضر جلسة المجلس نفسها متاحا أيضا لكل من يريد الرجوع إليه بعد إنتهاء الجلسة.

وأود أن أوضح نقطة إجرائية إضافية أخرى. سيعقد الأمين العام اجتماعه السنوي لرؤساء الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة في الساعة ١٢/٣٠ ظهر هذا اليوم، وهو الاجتماع الذي تلقيت دعوة لحضوره بوصفي رئيسا لمجلس الأمن. وحينئذ سيدير السفير كيننغهام الجلسة حتى الساعة ١٣/١٥. وإذا كان ضروريا أن نجتمع بعد الظهر، فسنرفع الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠، وحينئذ سنستمع إلى المتكلمين المتبقين في القائمة.

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – ماري غينو.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): قبل ثلاثة أعوام، وقف مجلس الأمن وقفة جريئة بشأن دور المرأة في الصراع باعتماده للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد سلم فيه بأن النساء والفتيات يتحملن وطأة الصراع المسلح وأنهن يجب أن يشكلن جزءا أساسيا من أية تسوية دائمة. ولهذا نتائج كبيرة على عملياتنا لحفظ السلام، كما يستدعي تغيير الطريقة التي نؤدي بها عملنا.

وأرحب بالفرصة التي أتيحت لنا اليوم لكي نقيِّم الجهود المبذولة حتى اليوم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمليات حفظ السلام، ولكي نبرز بعض التحديات التي تواجهنا في الأعوام القادمة. وإن كبيرة مستشاري الشؤون الجنسانية ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة آمي سميث، ستتكلم لاحقا عن الوقائع العملية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما أنها ستقدم رؤية من مستوى الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن هذه المسالة. وأود أيضا أن أعترف بالإسهامات التي تلقيناها من شركائنا في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، لعرضنا هذا.

نعلم جميعا، أن النساء والفتيات لا يمررن بالصراع كما يمر به الرجال والصبيان. فالنساء والفتيات يعانين بصورة غير متكافئة في وقت الحرب. ويضخم الصراع أوجه عدم المساواة الموجودة في السابق ويسبب تفاقمها، كما تنهار الشبكات الاجتماعية، مما يعرض النساء والفتيات بصورة كبيرة لخطر العنف الجنسي والاستغلال. وقد تعلمنا أنه حينما تنشر عملية لحفظ السلام في مثل تلك البيئة، فإن واجبنا الأول هو أن نستمع إلى أصوات الضحايا. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نفهم على نحو أفضل كيفية مساعدة النساء والفتيات بفعالية وكيفية إرساء الأسس لتحقيق سلام دائم.

تشكل النساء مصدرا للقوة وللإلهام في كفاحنا. ونعترف بالأثر الهائل الذي يمكنهن أن يحدثنه حينما تسخر معرفتهن ومهاراتهن وطاقتهن باسم السلام وباسم إعادة بناء بلد دمرته الحرب. وقد استفادت إدارة عمليات حفظ السلام فائدة كبيرة من الدعم الذي تلقته من وكالات مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي يتمتع بروابط قوية بالشبكات الوطنية للنساء الموجودة في العديد من البلدان.

وخلال الـ ١٢ شهرا الماضية، اتخذت الإدارة خطوات ملموسة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذا صحيح على وجه الخصوص في سياق عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد من قبيل عمليات حفظ السلام في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو وتيمور - ليشتي وأفغانستان. وفي كل هذه البعثات، يضطلع الخبراء الجنسانيون - الذين يعملون إما لوحدهم أو كجزء من وحدة أكبر للشؤون الجنسانية - بدور نشيط حاسم، بوضعهم المسائل الجنسانية في لب حفظ السلام.

وما فتئت إدارة عمليات حفظ السلام تركز جهودها بشكل خاص على المجالات الخمسة الرئيسية التي أبرزها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠): وهي أولا، زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام؛ ثانيا، مراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام؛ ثالثا، التدريب على التوعية الجنسانية وقضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ رابعا، تشديد انضباط موظفي حفظ السلام، من خلال اتخاذ إجراءات وقائية فعالة وكذلك من خلال الرد الحاسم على أي سوء سلوك وخامسا، مكافحة الاتجار بالبشر.

(تكلم بالانكليزية)

اسمحوا لي أن أبدأ بمسألة المساواة بين الرجل والمرأة لدى طواقم الموظفين في عمليات حفظ السلام. إن أهمية وجود عدد متساو من الرجال والنساء بين موظفينا في جميع المستويات في المنظمة أمر مسلم به. ولكننا بحاجة لأن نقود بالقدوة. فإدارة شؤون عمليات حفظ السلام عادة ما تجد نفسها في موقف غريب عندما تدعو إلى زيادة عدد النساء في قوات الشرطة الوطنية، بنسبة أكبر من نسبتهن في صفوف قواتنا.

إن عدد النساء في قوات الشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام يساوي ٤ في المائة من مجموع الأفراد، والأرقام متدنية أيضا بالنسبة للقوات العسكرية. إنني أحث الدول الأعضاء على أن تستمر في بذل الجهود لتوفير المزيد من النساء إلى قوات الشرطة المدنية والقوات العسكرية في عمليات حفظ السلام. وأدعو كذلك إلى أن تتضمن تبرعات الدول رجالا ونساء لديهم الخبرة في مكافحة الجريمة القائمة على أساس نوع الجنس. للمساعدة في معالجة مسألة العنف ضد المرأة المنتشر على نحو واسع في حالات ما بعد الصراع.

إن إدارة عمليات حفظ السلام تتصدى لهذه التحديات على الصعيد الداخلي. وقد بدأنا على أساس تجريبي بتشجيع المزيد من المتقدمات على طلب الوظائف عن طريق توزيع إعلانات الوظائف الشاغرة على الجمعيات النسائية التي تضم الفنيات من النساء. وقد زاد عدد النساء في الوظائف بدرجة مدير وما فوق إلى أربعة أضعاف في العام المنصرم. وفي جميع بعثات حفظ السلام البالغ عددها ١٥ بعثة تشغل النساء ثلث الوظائف من الفئة الفنية. ولكننا مع ذلك ندرك أن الأرقام التي لدينا لا تدع مجالا للرضا. وتعتزم إدارتنا في العام القادم أن تكون فعالة أكثر في جهودها لجذب المرشحات ذوات الكفاءة الملائمة إلى الوظائف العالية ولتوظيف المزيد من النساء في الوظائف من الفئة الفنية في البعثات.

ولكن غالبا ما يتم اختزال عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى تمرين في المحاسبة بحيث يركز المديرون على أعداد النساء بين موظفيهم. وهناك ميل للتغاضي عن إدخال بعد جنساني في البرامج التي يديرونها. فالتوازن الجنساني ضروري، ولكنه لا يمثل إلا نصف القصة. ونحن في حاجة إلى جعل برامجنا تأخذ في الحسبان الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال وأن تستفيد من نقاط القوة لدى النساء والرجال. فعلى سبيل المثال، أصبح برنامج نزع السلاح والتسريح والدمج في سيراليون أكثر فعالية بفضل النظر إليه من منظور جنساني.

في الماضي كان المحاربون السابقون من الرجال فقط موضع اهتمامنا. وكانوا هم الذين تسجل أسماؤهم وتقدم لهم حزمة من الفوائد لمساعدتهم في العودة إلى الحياة المدنية. وكان ذلك يعني أن النساء اللواتي كن محاربات سابقات أو كن يعملن في أدوار مساندة كطاهيات أو زوجات، أو حتى الفتيات اللواتي تم اختطافهن وأجبرن على العمل كجوار، تركن خارج الصورة. أما الآن فنحن نقدم المساعدات لهؤلاء النساء والفتيات، وهي موضوعة لتلبية احتياجاتهن الخاصة كالمعالجة النفسانية من الصدمة للفتيات اللواتي تعرضن للاختطاف والاستغلال في الأغراض الجنسية.

وللمساعدة على فهم كنه تعميم مراعاة المنظور الجنساني، تم نشر عدد من المنشورات التدريبية الميدانية العملية المخصصة للبعثات. ويجري العمل على استكمال المراحل النهائية في تطوير مجموعة مواد إعلامية تغطي عددا كبيرا من المسائل كالمعلومات العامة عن المفاهيم الجنسانية، وقوائم عملية بالمواضيع الجنسانية المتعلقة بعمليات حفظ السلام ومواد إرشادية عن كيفية إنشاء وحدات للشؤون الجنسانية في البعثات. وفضلا عن ذلك سنصدر في العام المقبل دليلا تدريبيا حول المسائل الجنسانية مخصصا لقادة القوات العسكرية، ودليلا آخر عن المسائل الجنسانية في عمليات إزالة الألغام.

وأود أن أشكر الدول الأعضاء على إقرارها هذا العام لمنصب مستشار الشؤون الجنسانية في مقر إدارة عمليات حفظ السلام. وقد شغلناه بشكل مؤقت ريثما يتم الانتهاء من إجراءات التعيين في بداية العام المقبل. وقد بدأت المستشارة بمساعدتنا في تنسيق جهودنا في مختلف المسائل الجنسانية على نحو أكثر فعالية وفي تيسير تبادل الدروس المستقاة عبر المناطق المختلفة. وسيكون من مهماتها الأولى تقييم الجهود الإيجابية التي بذلت حتى الآن في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتحديد الثغرات الرئيسية، ومساعدتنا في وضع استراتيجية شاملة للتقدم. كذلك، سيتم في العام المقبل إنشاء شبكة من نقاط الاتصال للمساعدة في جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

أود العودة الآن إلى موضوع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البعثات. وهناك عدد من البعثات ذات الولاية المحددة التي تقتصر على المهمات العسكرية، وبالتالي تكون فرص أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني محدودة. أما في بعثات حفظ السلام ذات المهمات متعددة الأبعاد، فإن أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني تكون أوسع نطاقا. ويوجد الآن مستشارون أو مختصون بالشؤون الجنسانية في خمس بعثات متعددة المهمات، وهي في كوسوفو، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتيمور - ليشتي وأفغانستان. وقد أنشئت وظيفة المستشار للشؤون الجنسانية في كل من ليبريا وكوت ديفوار.

لقد شاهدنا مرارا وتكرارا أن وجود وحدات الشؤون الجنسانية أو خبراء في الشؤون الجنسانية في البعثات، يساعد على تعزيز فعالية البعثة في أداء ولايتها وفي خفة حركتها. وعلى سبيل المثال، ففي كوسوفو حيث تقع على

عـاتق البعثـة مسـؤوليات تنفيذيـة وتشـريعية، قـام مستشـار الشـؤون الجنسـانية بمساعدة الحكومـة الانتقاليـة في صياغـة قانون المساواة بين الرجل والمرأة. وهـذا القـانون سيكون لـه أثـر إيجابي دائـم علـى حيـاة النسـاء والفتيـات، وهــذه العمليـة ساعدت الإدارة الانتقالية في كوسوفو في اكتساب المهارات اللازمـة للقيـام بالإصلاحـات القانونيـة، آخـذة في الحسـبان المنظور الجنساني، بما في ذلك في فترة مـا بعـد انسـحاب بعثـة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

وفي سـيراليون وتيمـور - ليشـتي، يعمـل مستشـارو إدارة عمليات حفظ السلام للشؤون الجنسانية علـى تحسـين عمـل البعثـة عـن طريـق تدريـب قـوات الشـرطة الوطنيـة علـى أفضـل السـبل للتصـدي للجرائـم علـى أسـاس نـوع الجنـس، خاصـة فيمـا يتعلـق بأعمـال العنـف المترليـة. وفي أفغانسـتان ساعـد التحليـل الجنسـاني البعثـة علـى التخطيـط للانتخابـات بحيـث تكـون أكثـر شمولية. فقـد حللـت وحـدة الانتخابـات التحديـات المحتملـة المتعلقـة بتسـجيل النسـاء، وتقـوم حاليـا بوضـع عـدد مـن التدابـير لتيسـير مشـاركة النسـاء في الانتخابات، مثل إقامة منشآت منفصلة لتسجيل النساء. وفي جورجيا، مع أنه لا توجد وظيفـة كاملة لمختص في الشؤون الجنسـانية، بذلـت جـهود عديـدة لإدمـاج موضـوع تعميـم مراعـاة المنظور الجنسـاني في البرامج. ومـن أمثلـة ذلـك قيـام البعثة هناك بتسهيل مشاركة النساء من أبخازيا في جهود حل المنازعات وبناء السلام.

إن تقـديم هـذه الأمثلة إلى الأعضـاء قـد يجعـل عمليـة تعميـم مراعـاة المنظور الجنسـاني تبـدو سـهلة، ولكنـها ليسـت كذلـك. وغالبـا مـا يشـكو موظفونـا المختصـون في الشـؤون الجنسانية في البعثات من الإحبـاط لأن الاهتمـام بهـذه المسـائل يقتصـر علـى التشـدق بالألفـاظ. وينبغـي لنـا تجـاوز الكلمـات الجوفاء وفعل مـا نقـول. وأعتـزم أن أضمـن أن يكـون في كـل البعثات ذات المهمات متعددة الأبعـاد الخبرات اللازمـة، مثـل وحـدة الشـؤون الجنسـانية الـتي يمكنـها الوصـول إلى أعلـى مستويات صنع القرار في جميع جوانـب عمـل البعثـة. وأرجـو أن تؤيد الدول الأعضاء هذا الجهد.

إن التدريـب علـى نشـر الوعـي بمسـائل الشـؤون الجنسـانية ومـرض الإيـدز عنصـر هـام آخـر في القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقـد وزعـت إدارة شـؤون عمليـات حفـظ السـلام دليلا تدريبيا عاما عـن ”الشؤون الجنسـانية وحفـظ السـلام“ إلى جميع البعثات والدول الأعضـاء. وفي العـام المـاضي نظمـت الإدارة تسـع حلقـات دراسـية حـــول ”تدريـــب المدربـــين“ بمشـاركة ٣٥٠ موظفـا مدربـا مـن الـدول الأعضـاء. وأحـث الدول الأعضاء على ضمان أن تكون مجموعة المـواد التدريبيـة هـذه مشـمولة في التدريـب في فـترة مـا قبـل انتشـار القـوات العسـكرية والشـرطة المدنيـة. ومـن جـانبي سـأضمن أن تكـون الشؤون الجنسانية مشمولة في جميع الحلقات التدريبية للأفـراد قبل الالتحاق بالبعثة.

إن إدارة شؤون عمليات حفظ السلام مستمرة أيضـا في تلبيـة الحاجـة إلى منـع مـرض الإيـدز والتصـدي لـه في عمليـات حفـظ السـلام. ويوجـد الآن موظفـون في شـؤون الإيـدز في أربـع بعثـات ميدانيـة، هـي بعثـة الأمـم المتحـدة في إثيوبيـا وإريتريـا، وبعثـة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، وبعثـة الأمـم المتحدة في سـيراليون وبعثـة الأمـم المتحـدة للدعـم في تيمـور الشـرقية. وقـد تم التركـيز في السـنة المنصرمة على الوقاية من خلال التدريب، وغالبا ما نفذ ذلـك بالتعاون مع الشـركاء في الأمـم المتحدة والشـركاء الوطنيين. ففـي سـيراليون مثـلا، نظمـت إدارة شـؤون عمليـات حفـظ السـلام مع صنـدوق الأمـم المتحدة للسـكان وصنـدوق الأمـم المتحـدة الإنمـائي للنـهوض بـالمرأة أربـع نـدوات حـول الإيـدز وشؤون نـوع الجنـس وحقـوق الإنسـان لأفـراد حفـظ السـلام من العسـكريين والشـرطة المدنيـة. وفي تيمـور- ليشـتي قدمـت

البعثة منذ شباط/فبراير استشارات طوعية وسرية وفحوصا طبية بشأن الإيدز.

إن الادعاءات الخطيرة بشأن الانتهاك الجنسي واستغلال اللاجئين والنازحين من النساء والأطفال على أيدي العاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام التي أثيرت في غرب أفريقيا، قد زادت من عزم الإدارة على تبني موقف اللاتسامح المطلق بهدف منع هذه المسألة الخطيرة والتصدي لها، من حيث أنها لا تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضا تضرب في الصميم رسالتنا في حفظ السلام. وعقب إجراء استعراض شامل للسياسات والإجراءات الحالية المتعلقة بالمسائل التأديبية لجميع فئات الموظفين، زودت إدارة عمليات حفظ السلام جميع البعثات في تموز/يوليه من هذا العام بمجموعة مستكملة من التوجيهات التأديبية. وتشمل هذه المجموعة مسألة الإيذاء الجنسي والاستغلال الجنسي فضلا عن أشكال سوء السلوك الجسيمة الأخرى. وتلقى أقدم المديرين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا التدريب على هذه التوجيهات. وتتلقى لجنة لسلوك الموظفين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ادعاءات الإيذاء الجنسي والاستغلال الجنسي من جانب أفراد حفظ السلام وتحقق فيها، وقد أنشئ خط هاتفي ساخن للإبلاغ عن حوادث سوء السلوك.

وفي العام المقبل، سوف تكفل إدارة عمليات حفظ السلام أن يكون لدى بعثة استراتيجية نشطة لمنع مشاكل الإيذاء الجنسي والاستغلال الجنسي والتصدي لها. وستعين كل بعثة جهة اتصال من قدامى الموظفين لتلقي الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك من جانب أفراد حفظ السلام. كما أن الإدارة ستواصل العمل على كفالة إلمام كبار المديرين في البعثات بكيفية استعمال وتطبيق التوجيهات التأديبية، وتمتعهم بالقدرة على التحقيق في الادعاءات داخل البعثة. وسيجري أيضا تعزيز آليات التدريب والإبلاغ والمتابعة.

وأخيرا، سوف تستعرض الإدارة الجهود الحالية لمنع الإيذاء الجنسي والاستغلال الجنسي والتصدي لهما، وتحديد أفضل الممارسات من أجل تطبيقها في أماكن أخرى.

ومع أننا نستطيع، بل وينبغي أن نفعل كل هذه الأشياء، فإننا بحاجة إلى دعم منكم لكي نحدث فارقا حقيقيا. ويُطلب من الموظفين المسهم بهم للخدمة في عملية من عمليات حفظ السلام أن يتقيدوا بأرفع معايير النزاهة أثناء خدمتهم بالأمم المتحدة. ونتوقع من الدول المساهمة أن تقدم لجميع أفرادها إحاطات إعلامية قبل نشرهم عن هذه المعايير، وأن تحاسب بقوة على أي انتهاكات لها. كما نلتمس إفادتنا بالرأي بانتظام فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء ضد موظفي حفظ السلام الذين يعادون إلى أوطانهم بسبب سوء السلوك.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة الاتجار بالمرأة. وكلنا نسلم بأن هذه مشكلة معقدة متعددة الأوجه لها صلات بشبكات الجريمة المنظمة. كما تعلمنا التجربة أنه لا يوجد حل واحد سهل لهذه المشكلة. وتضطلع إدارة عمليات حفظ السلام في الوقت الراهن بدراسة عن الدروس المستفادة من برامج مكافحة الاتجار التي قمنا بها في البوسنة وكوسوفو. وسوف تعيننا نتائج هذه الدراسة على تحديد أفضل الممارسات وبعض الدروس المستفادة في معالجة الاتجار بالمرأة.

وقد أحرزنا تقدما حقيقيا بشأن تعميم منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية في عمليات حفظ السلام التي نضطلع بها. ويعزى أكثر هذا التقدم إلى وجود مستشارين متفرغين لشؤون الجنسين. ونعترف بأن أمامنا طريق طويل، وأن تعميم منظور الجنس في بيئات ما بعد الصراع ليس بالأمر السهل. وسيتطلب جهدا متضافرا مشفوعا بالإرادة. ولا بد لنا من النظر إلى تعميم منظور الجنس في عمليات

حفظ السلام على أنه ليس مجرد فكرة طارئة بل على أنه الأساس في نجاح أي بعثة من بعثات حفظ السلام.

ونتطلع إلى التعاون القوي مع الدول الأعضاء ومع شركائنا في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لنضمن أن تحدث عمليات حفظ السلام تغييرات دائمة وإيجابية في حياة النساء والفتيات ومجتمعاتهن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للمستشارة الأقدم للشؤون المتعلقة بنوع الجنس في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة سميث (تكلمت بالانكليزية): أعرب عن امتناني لتوجيه الدعوة لي لأقدم لأعضاء المجلس منظورا ميدانيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وليست هذه الدعوة شرفا للبعثة فحسب، بل هي شرف لجميع مستشارات شؤون نوع الجنس في كافة البعثات.

وقبل أن أحيطكم علما بالعمل الذي يجري في مجال تعميم المنظور المتعلق بنوع الجنس في الميدان، اسمحوا لي بأن أجمل في نبذة وجيزة بعض التحديات الرئيسية المتعلقة بنوع الجنس في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقدر لجنة الإنقاذ الدولية أن عددا يصل إلى ٣,٥ ملايين شخص، معظمهم من المدنيين، قد هلكوا في خلال سنوات الحرب الأربع والنصف الماضية. ويقدر مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية أنه يوجد حاليا ٣,٤ ملايين من المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن زهاء ١٧ مليونا يفتقرون إلى الأمن الغذائي. وتبلغ نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية واحدا وأربعين في المائة. وهناك ما لا يقل عن ١,٣ مليون مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، الذي يبلغ معدل انتشاره بين الجنود والمقاتلين غير النظاميين حوالي ٦٠ في المائة.

وقد كانت العواقب بالنسبة للمرأة في كافة أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية مدمرة، لأنها تعاني أكثر من غيرها. ومن السمات الرئيسية التي تؤثر في المرأة التشرد الداخلي، وانهيار جميع المؤسسات تقريبا، بدءا بالأسرة، والعجز عن العناية بالمحاصيل أو زراعة الحقول، والاغتصاب والعنف الجنسي على نطاق واسع، والإفلات الكامل من العقاب بالنسبة لمقترفي هذه الجرائم البشعة. وخلاصة القول إن قانون المدفع قد دمر أوضاع المرأة تدميرا.

وفي هذا السياق المتعلق بواحدة من أكبر مآسي العالم القائمة أنشئت وحدة لقضايا الجنسين في آذار/مارس ٢٠٠٢. هذه الوحدة التي تشكل مكتبا صغيرا ولكنه بالغ الأهمية، ويعمل بها مستشارة أقدم للشؤون المتعلقة بنوع الجنس ونائبها، واثنان من متطوعي الأمم المتحدة، وموظف إداري وموظفان معينان محليا، كان عليها أن تأخذ باستراتيجية ذات شقين. الشق الأول يتمثل في إدماج منظور متعلق بنوع الجنس ضمن أنشطة البعثة ذاتها. أما الثاني فيتمثل في العمل مع سكان الكونغو على توجيه اهتمام صانعي القرار في عملية السلام والحكومة الانتقالية إلى حقائق الصراع من حيث تأثيرها على المرأة خاصة.

وقد يسرت الوحدة، بالاشتراك مع غيرها من عناصر البعثة، تنفيذ ولاية البعثة من خلال بعض الأنشطة من قبيل التدريب والبحث، والاتصال ونشر المعلومات المتعلقة بنوع الجنس، وتوعية السكان الكونغوليين، وبناء قدرات القيادات النسائية، والدعوة لمشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات الانتقالية ورصد هذه المشاركة وتقييمها.

سأعلق الآن على الأنشطة التي تجري في نطاق البعثة. واسمحوا لي أن أبدأ بأنشطة نشر المعلومات داخل نطاق البعثة، بمجرد إقامة وحدة قضايا الجنسين. وتتمثل المهمة الأولى في توعية رؤساء الأقسام والشُعب بأحكام

القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بدءا بمكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بهدف التماس التزامهم الخاص برسالة نوع الجنس واتخاذ الإجراءات في هذا الصدد. وبعد أن تم ذلك مع كل من الرؤساء العسكريين والمدنيين، أبلغت هذه الرسالة للزملاء في الوكالات وفي المجتمع الدولي. وشملت التوعية توزيع المعلومات عن ولاية وحدة قضايا الجنسين ونطاق عملها، وتشجيع المديرين على البدء في تبادل للمعلومات الهامة مع الوحدة في كلا الاتجاهين.

وتمثلت المهمة الثانية، التي اتسمت بأهمية حاسمة لتنفيذ ولايتنا، في تدريب المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين وتوعيتهم بقضايا الجنسين لدى وصولهم إلى البعثة، فضلا عن تدريبهم مع الوحدات عندما أمكن ذلك. ولا تزال الحاجة ماسة إلى تدريب الوحدات لأن أفراد الشرطة العسكرية والمدنية يعيشون ويعملون أقرب من غيرهم إلى المجتمعات المحلية في مناطق الصراع. ومن ثم فلا يستخدم سلوكهم للحكم على البعثة في كثير من الحالات فحسب، بل يصبح هو المعيار الذي يقتدي به السكان والحكومة. ويوفر موظفو وحدة قضايا الجنسين التدريب المتعلق بشؤون الجنسين كذلك للشرطة الوطنية الكونغولية.

وقد عقدت دورات في كيسانغاني وبونيا ترتب عليها تحسن في وعي الشرطة بحقوق المرأة، وحقوق الرجل، في المجتمع. إن المتدربين الذين تم نشرهم في كيندو يعملون بصورة وثيقة مع مجموعات نسائية بشأن حالات العنف ضد المرأة.

أنتقل الآن إلى مسألة توظيف مزيد من النساء في حفظ السلام. لقد كان للنساء دور معزز ولا سيما في العمل مع ضحايا العنف الجنسي وأيضا في بناء الجسور في المجتمعات المحلية. إن الضحايا، عادة من الإناث، قد ألمحوا تكرارا إلى أن منظر ضابط بزيه العسكري يجعلهم يعيشون مرة أخرى تجربة العنف. لذلك، فإن هناك حاجة ماسة إلى توظيف عسكريات وضابطات في الشرطة المدنية.

ونظام توظيف ضباط الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق رئيسي. وللأسف، بدلا من زيادة نسبة النساء للتصدي لمشكلة العنف ضد المرأة فإن النسبة تنخفض باستمرار. وتظهر الإحصاءات أنه قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٣ كان هناك امرأة واحدة بين ١٥ ضابطا من الشرطة المدنية. إلا أنه اعتبارا من ٩ حزيران/يونيه، أصبح هناك ثلاث نساء بين ٦٩ ضابطا. وفي الوقت الحالي، ليس هناك سوى ثلاث نساء من بين ٩٠ ضابطا من ضباط الشرطة المدنية. وألح بشدة على الدول المساهمة بقوات أن تتخذ إجراءات سريعة في هذا المجال. ويتوقع مكتب الشؤون الجنسانية أنه ينبغي أن يكون هناك ٢٠ امرأة من بين ١٨٢ من ضباط الشرطة المدنية الذين سيجري توظيفهم هذا العام.

إن انخفاض نسبة النساء في الشرطة المدنية ينعكس بصورة مماثلة في تدريب الشرطة الوطنية الكونغولية التي يضطلع بها مكتب الشؤون الجنسانية. ومن بين إجمالي ٦٢٣ من ضباط الشرطة الذين دربوا حتى الآن، لا يوجد بينهم سوى ١٥ امرأة.

وبالنسبة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين (البرنامج) فإن التحدي الرئيسي الذي واجهناه هو الحصول على تفهم العاملين في مكتب البرنامج من أن شواغل المرأة هي جزء لا يتجزأ من جميع الأنشطة وخاصة فيما يتعلق بالتسريح. وهناك قائدات ومحاربات في مختلف الميليشيات. وقد تم نشر معلومات بشأن المنظور الجنساني والمجموعات الضعيفة تشير إلى أن وراء كل محارب هناك عادة امرأة. كما تم تعميم

ورقة سياسية عامة بشأن قضايا نوع الجنس وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين على مكتب البرنامج مع توصيات بأخذ شواغل المرأة بعين الاعتبار في تحديد السياسة العامة وفي التنفيذ وفي الرصد.

وأثناء إنشاء مركز الاستقبال المؤقت في لوبيرا إلى جانب تجربة كامينا، فإن كبيرة المستشارين للشؤون الجنسانية والعاملين في المكتب، بالإضافة إلى زميلات أخريات من شؤون حماية الطفل وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، عملن في لجان فنية وعملن مع الزملاء العاملين في البرنامج. هذه الاستراتيجية كانت إنجازا لأن المقاتلين وأفراد أسرهم قدموا أنفسهم إلى موظفي البرنامج مما أظهر العلاقة بين المنظور الجنساني وعمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين.

وأنتقل الآن إلى النشاطات خارج البعثة. إن النشاط السياسي الرئيسي الأول بعد إنشاء مكتب نوع الجنس هو دعم المرأة في الحوار الداخلي بين الأطراف الكونغولية في صن سيتي. وقد تم ذلك بتوعيتهن حيال أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي تُرجم إلى اللغات الأربع الرئيسية المستخدمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية . وقد نجم عن هذه الاستراتيجية صياغة خطة عمل وإعلان نيروبي الذي كانت ستستخدمه النساء الكونغوليات على انه أداةٌ للمساومة ليسمح لهن بحق الوصول إلى المشاركة في المفاوضات.

وتبعا لذلك، فإن مكتب الشؤون الجنسانية وبالتعاون الوثيق جدا مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عقد العديد من دورات التدريب للنساء استعدادا لمشاركتهن في مفاوضات صن سيتي حيث تمت دعوة عدد قليل فقط من النساء بصفة مندوبات. وبسبب هذا التمثيل الضعيف لمندوبات من النساء في المفاوضات، فقد تقرر كوسيلة بديلة لزيادة عدد النساء دعوة نساء أخريات للمشاركة بصفتهن خبيرات. وهكذا فإن إجمالي ٧٤ امرأة من بينهن ٣٧ مندوبة و ٣٧ خبيرة تمكَّن من العمل مع الأغلبية المؤلفة من الرجال والبالغة ٦١٥ رجلا لتقديم منظور المرأة في عملية المفاوضات. ومن المقبول على نطاق واسع من قبل الرجال والنساء بأن مشاركة النساء في الحوار الكونغولي الداخلي، في الأروقة وفي اللجان وكذلك في الجلسات العامة قد ساعد على حسم وحل كثير من العقبات الصعبة أثناء هذه المفاوضات.

إن نتائج قرارات صن سيتي ولا سيما التوصيات بشأن اللجنة الإنسانية والاجتماعية والثقافية تظهر أصوات النساء في المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدستور الانتقالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية أخذ في الاعتبار بعض شواغل المرأة والحاجة إلى اضطلاعها بدور أكبر في صنع القرار كما هو بيّن في المادة ٥١ من الدستور الانتقالي. ولسوء الطالع فإن الحكم الدستوري كان مبهما جدا ولم يصل إلى الحد المطلوب ليعكس الصكوك الدولية مثل منهاج عمل بيجين وهو محدد جدا بشأن تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار. والواقع أنه في الفترة الانتقالية هناك ٧ في المائة من الممثلين في الحكومة والمجلس النيابي ومجلس الشيوخ والمؤسسات التي تدعم الديمقراطية من النساء بينما ٩٣ في المائة هم من الرجال.

وقد طورنا أيضا شبكة من الشركاء بما في ذلك "دينامية المرأة السياسية في الكونغو الديمقراطية" تمثل النساء من كل الفصائل والأحزاب السياسية. فهم يدعون إلى الأخذ بوجهات نظر النساء بشأن تطور العملية الانتقالية، ويعملون من أجل زيادة مشاركة المرأة ودخولها في الانتخابات من خلال المؤتمرات الصحفية وأنشطة وسائط الإعلام الأخرى.

ومؤخـرا كـان هنـاك تقييـم للأيـام المائـة الأولى للحكومـة الانتقاليـة. وتم تحديـد الموضوعـات الرئيسـية المثـيرة للاهتمـام كمـا يلي: الأمـن المباشـر وطويل الأجل؛ والوحـدة الوطنيـة وإنشـاء الحكـم الديمقراطـي السـديد في كـل أنحـاء جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة؛ والعنـف الجنسـي ضـد المـرأة والإفـلات مـن العقـاب؛ وتمثيـل المـرأة في الفـترة الانتقاليـة والانتخابات؛ وموضوعات ما بعد الصراع بما في ذلك عـودة المشردين واللاجئين، وبصورة خاصة النساء والفتيات.

ومن الأدوات الهامة لرصد مشاركة النساء في عملية السلام وفي المرحلة الانتقالية منتدى يعقـد مـرة كـل أسبوعين لتبادل الخبرات، يسَّرت إقامته وحدة شؤون نوع الجنس مع شـركاء في المجتمـع المـدني، بمـا في ذلـك وسـائط الإعـلام والعـاملون في بعثـة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وموظفـو الحكومـة. والعديـد مـن الموضوعـات الرئيسية الـتي جـرت مناقشـتها في هـذه المنتديـات عكسـت شـواغل مماثلـة أثارهـا ''ديناميـة المـرأة السياسـية في الكونغـو الديمقراطية''.

إن العنف الجنسي هو أحد المآسي الرئيسية للصراع الذي دار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الشرطة أن تضطلع بـدور هـام في هـذا المجـال. وفي الجـزء الشـرقي مـن جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، تم جمـع بيانـات مـن قبـل بعثـة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة والمجتمعـات المحليـة تظـهـر أن عشـرات إن لم يكـن مئـات الآلاف مـن الفتيات والنساء يجري اغتصاهبن نتيجة للصراع.

ويعتقـد – اسـتنادا إلى مصـادر محليـة – أن حـوالى ٢٠ في المائه من جميع النساء والفتيات قـد جرى اغتصاهبن، في مدينـة أوفـيرا وحدهـا، في الجـزء الشـرقي مـن جمهوريـة الكونغو الديمقراطية. وهناك الآن نص دستوري ينشئ آليات قانونية لتوثيق تجارب المرأة والتعامل مع الإفلات من العقوبة. إلا أن الإسـراع بهـذه العمليـات سـيعزز شـفاء الضحايـا. وسـيطمئن الضحايـا أيضـا، علـى الرغـم مـن غيـاب سـيادة القـانون في الوقـت الحـاضر في منـاطق مثـل بونيـا، علـى أن العدالة ستسود في نهاية المطاف.

سيحكم على نجاح الوحدة المعنية بالقضايا الجنسانية مـن خـلال الإرث الـذي نتركـه وراءنـا لحكومـة وشـعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لاتباعه. وبعد مضي ١٨ شهرا، لم يحن الوقت بعد تقديم أي دعاوى. ومع ذلك، نسـتطيع استخلاص بعض الاستنتاجات الرئيسية.

أولا، لقـد تم إرسـاء الأسـاس لضمـان التعبـير عـن شواغل الرجال والنساء على حد سواء في تسوية الصراع.

ثانيـا، إن العمـل مـن خـلال شـبكة داخـل وخـارج البعثـة واسـتخدام وسـائل ابتكاريـة يفضيـان إلى تغـيرات في المواقـف بشـأن دور المرأة في إحـلال السـلام. ويفضيـان أيضـا إلى مزيد من الفـهم للمنظور الجنسـاني. وينبغي رؤيـة المزيـد من ذلك في مرحلة ما بعد الصراع وإعادة البناء.

ثالثـا، إن مكتـب الشـؤون الجنسـانية، بـالرغم مـن أنـه يتكـون مـن فريـق صغـير مـن المسـؤولين، اسـتخدم بصـورة ابتكاريـة منـذ آذار/مـارس ٢٠٠٢، المـوارد البشـرية والماديـة المحدودة المتاحة له لتنفيذ ولايته وولاية البعثة.

وفي الختام، أود أن أحدد، على سبيل التوصية، نقـاط العمـل ذي الأولويـة الـتي ظـهرت مـن خبرتنـا خـلال الـ ١٨ شهرا الاخيرة، كما يلي.

أبـدأ بزيـارات مجلـس الأمـن. إن الأثـر الايجـابي للزيـارات الميدانيـة، سـواء مـن الناحيـة النفسـية أو غـير ذلـك، هـائل. والبعثـات الموفـدة مـن المقـر إلى الميـدان ينبغـي لهـا أن تلتقـي بالنسـاء تمامـا كمـا تلتقـي بالرجـال، والاسـتماع إليـهن والتقـدم بتقـارير بشـأن شـواغلهن، بحيـث تعكـس القـرارات

والسياسات التي سيتم اتخاذها الحقائق ومصالح الرجال والنساء على حد سواء في الصراع وأوضاع ما بعد الصراع.

وتتعلق النقطة الثانية بتعيين الموظفين المناسبين في الوحدات المعنية بالقضايا الجنسانية. وإذا أريد النجاح في إدراج المنظور الجنساني في الأنشطة العامة لعمليات حفظ السلام، ينبغي أن يبدأ من مستوى المقر ويمضي إلى الميدان. وفي هذا الصدد، نرحب بما جرى مؤخرا من إنشاء منصب مستشار للقضايا الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام. ويحدونا الأمل في أن يحصل ذلك الشخص على الدعم الكافي للتأثير على قرارات السياسة العامة على أعلى المستويات ولدعم البعثات الميدانية أيضا. وفي نفس الوقت، من شأن تعيين مستشارين للقضايا الجنسانية في مناصب عالية بصورة كافية في البعثات الميدانية وتقديم ما يكفي من الدعم لهم، أن يمكنهم من التأثير على عملية صنع القرار على كل المستويات، بحيث يمكن أن نستخدم بصورة فعالة موارد البعثة بما يرضي السكان وكذلك أصحاب المصالح الآخرين.

ثالثا، فيما يتعلق بالمراقبين العسكريين والشرطة المدنية من النساء، ينبغي أن تكفل البلدان المساهمة بقوات وبرجال شرطة وجود نسبة كبيرة من النساء ضمن الموظفين الذين يعينون لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك الشرطة المدنية والمراقبون العسكريون. وقد تبين لنا أنه ربما يكون من الضروري استعراض معايير التوظيف لتمكين المرأة من أن تعين في البعثات الميدانية.

يتعين على مجلس الأمن أن يحمل الحكومات الوطنية مسؤولية تنفيذ الأحكام المتعلقة بمراعاة الفوارق بين الجنسين في اتفاقات السلام، لضمان مشاركة المرأة في كل ترتيبات صنع القرار. وعلاوة على ذلك، يجب إنهاء ثقافات الإفلات من العقاب السائدة الآن، بما في ذلك جميع أنواع العنف ضد المرأة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة سميث شكرا جزيلا على تعليقاتها وملاحظاتها، وأثني عليها للعمل الذي تقوم به. وأعلم أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس عندما أقول كم هو قيم لنا أن يكون بمقدورنا الاستماع إلى التجربة الميدانية المباشرة لواحدة من المراقبين لهذه القضية الهامة للغاية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس. أول المتكلمين هي السيدة كيستن مولر، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في ألمانيا.

السيدة مولر (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة. وأود أن أتقدم بشكري الخاص إلى وكيل الأمين العام السيد غينو والسيدة سميث على مساهمتيهما الممتازتين في مناقشة اليوم.

اسمحوا لي أن أعرب عن دعم ألمانيا الكامل للبيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

إن ألمانيا، العضو الجديد نسبيا في فريق أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ترحب، على وجه الخصوص، بفرصة المساهمة ببعض الأفكار المتعلقة بتنفيذ ذلك القرار البارز في مجال عمليات حفظ السلام. ونحن ندرك القيمة السياسية والعملية الكبرى للقرار، وكذلك توصيات الأمين العام في تقريره (S/2002/1154) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن المرأة، والسلام والأمن، وفيما يتعلق بتنفيذه.

لقد قيل الكثير عن الضريبة الفادحة التي دفعتها المرأة، وما زالت تدفعها، في حالات الصراع، وهي غالبا ما تكون غير مسؤولة عنها. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير أيضا إلى أهمية إدراج الجرائم المتعلقة بنوع الجنس وجرائم

العنف الجنسي في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتدرك حكومتي أن المشاركة الكاملة والنشطة للمرأة في عمليات صنع القرارات السياسية والاقتصادية، بما في ذلك عمليات السلام، شرط لا غنى عنه لتحسين الوضع الراهن. إن المرأة، عنصر لا غنى عنها في عملية بناء الهياكل الديمقراطية وفي تعزيز المجتمع المدني.

لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتنفيذ فحوى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والآثار المترتبة على نوع الجنس يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من تحليل المجلس وقراراته. سواء أكان ذلك في سياق المصادقة على ولايات حفظ السلام، أم استعراض أثر الجزاءات. ومن سوء الطالع، لم يكن الأمر كذلك دائما. فقرارات المجلس السابقة، ولا سيما تلك المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، لم تتضمن الأحكام الضرورية إلا في حالات نادرة. ولا بد لنا، عاجلا وليس آجلا، من ضمان إدراج المنظور الجنساني إدراجا كاملا في القرارات والولايات.

لن تكون للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مصداقية إلا إذا وضع كمعيار قياسي وبالتالي يجري تنفيذه بشكل واضح من قبل قوات حفظ السلام. وعلى سبيل المثال، يوضح وجود جندية أو شرطية مع زملائها من الذكور في دورية بشوارع كابل للسكان المحليين هدف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نحو أفضل من أي جهد إعلامي عام. ولذلك، تعلق ألمانيا أهمية كبيرة على التمثيل الكافي للجنديات في الفرق الألمانية.

وستقود ألمانيا بعثة لمجلس الأمن توفد إلى أفغانستان في الأيام القادمة. ونعتزم بصورة أكيدة إجراء مناقشة – بالتعاون الوثيق مع شركائنا الأفغان – بشأن المنظور لجنساني وتشجيعهم على تقديم أقوى مشاركة للنساء في عمليات صنع القرار، في جملة أمور منها، مناقشة التدابير الملموسة التي ينبغي اتخاذها بغية تحسين الحالة. ونود أن نكفل أن التقرير الختامي للبعثة سيتضمن حسب الأصول هذا الجانب.

إن دعم حقوق الإنسان للنساء وتمكينهن في جميع مجالات الحياة وصنع القرار يمثل هدفا رئيسيا لكل المشاريع الألمانية في أفغانستان.

لذلك، فإننا نأخذ في الحسبان مراعاة قضايا تعميم المنظور الجنساني في جميع مشاريعنا ونؤيد مشاركة النساء على قدم المساواة، وبخاصة في ميادين حقوق الإنسان، والإصلاح الدستوري، وتدريب قوات الشرطة، وتوفير إمكانيات الوصول إلى الإدارة والحصول على التعليم.

ونرحب بالترشيح مؤخرا لشغل منصب مساعد كبير المستشارين في الشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. ونعرب عن رغبتنا المخلصة في شغل وظيفة كبير المستشارين في الشؤون الجنسانية في غضون وقت قصير. ونرحب بالتطورات المشجعة وننوه بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها المستشارون في الشؤون الجنسانية. ولا بد أن نضمن أن تكون وظيفة المستشار في الشؤون الجنسانية مصممة بحيث تجتذب أيضا موظفي الأمم المتحدة من الرتب العالية.

وفي عمليات السلام تم تعيين مستشارين خاصين في الشؤون الجنسانية كجزء من قسم حقوق الإنسان. ونعلم أن التعاون بين المستشارين في الشؤون الجنسانية والموظفين الآخرين العاملين في مجال حقوق الإنسان جد مثمر. ومع ذلك نلاحظ أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ينص على ولاية أوسع نطاقا إلى حد كبير، تشمل بناء الدولة، والأمن، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والشؤون الاقتصادية والإنسانية. وتدل الخبرات المكتسبة مؤخرا في مجال بناء السلام على أن الملكية الوطنية للعمليات التي تنطوي عليها

هـذه المهمـة تعـد حاسمـة لنجاحـها. ولذلـك، يسـتوجب تسهيــل مشاركــة النســاء بنشــاط في أنشــطة منــع الصراعـات، وحـل الصراعـات، وإدارة الأمـور في مرحلـة مـا بعـد الصراعـات في جميع المحافل ذات الصلة، اهتماما إضافيا لا من جانب موظفي الأمم المتحدة بل أيضا من المجلس.

في الختام، أود أن أؤكد على الدور الهام الـذي تؤديه المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمشاركة النساء وتمكينهن في عمليـات حـل الصراعـات والسـلام وإعـادة التـأهيل في مراحل ما بعد الصراع. وإن مشاركة المجتمع المدني المتزايدة ينبغي تشجيعها ودعمها بنشاط.

السيد المقداد (الجمهورية العربيـة السـورية): نشكر السيد غينو وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام على إحاطته الشاملة حول ولاية ودور مستشاري الشؤون الجنسـانية في عمليـات حفـظ السـلام في إطـار تنفيـذ إدارة عمليات حفظ السلام لقرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المـرأة والأمـن والسـلم. كمـا نشـكر السـيدة سميـث علـى المعلومات والخبرات التي عرضتها حول تجربتها في الميدان.

إن اجتماعنا اليوم بمناسبة مرور الذكرى الثالثة على اعتمـاد المجلس لقـراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حـول المـرأة والأمـن والسـلم تعبير أكيـد عـن اهتمـام مجلس الأمـن المسـتمر بـدور المرأة في السلام والأمن في مرحلة الصراع المسلح وفي المرحلة التي تلي تسوية الصراعـات. كمـا أنـه يرسـل إشـارة واضحـة تتعلق بأهمية حشـد مـا يلـزم مـن جـهد واهتمـام علـى الصعيـد الدولي للتعاطي مع هذه المسألة.

إن التوصيــات الــواردة في تقريــر الأمــين العــام (S/2002/1154) الذي يتضمن دراسة هامة عن تأثير التراعات المسلحة على المرأة وحول دورهـا في بنـاء السـلام، والـذي تم تقديمـه في العـام المـاضي اسـتجابة لقـرار المجلـس ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تشكل خطوة إلى الأمام لتعزيز ما تم تحقيقـه لغايـة الآن ولمواجهة التحديات المعاصرة.

وفي هـذا السـياق نـود التذكـير بـأن قـرار المجلـس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم يتطـرق فقـط إلى مسـألة عمليـات حفـظ السـلام وإنمـا تنـاول محـاور عديـدة أخـرى كـاحترام القـانون الـدولي المتعلـق بحقـوق النسـاء والفتيـات وحمايتـهن في زمـن الصراع المسلح.

ونؤكـد هنـا مـرة أخـرى علـى أهميـة مـا صـدر مـن توصيات عن كافة المؤتمرات المنعقـدة في إطار الأمـم المتحـدة حـول المـرأة، وآخرهـا الـدورة الاسـتثنائية الثالثـة والعشـرون للجمعيـة العامـة في عـام ٢٠٠٠ لكونهـا تشـكل محطـات هامـة في تاريخ مسيرة تعزيز مكانـة المـرأة ودورهـا في كافـة المجـالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يشـــير القـــرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى أن النســـاء والأطفـال يشـكلون الأغلبيـة العظمـى مـن المتـأثرين سـلبا بـالصراع المسـلح. وسـبب ذلـك يعـود إلى كونهـم مـن المجموعات المستضعفة في المجتمعات ولكونهم يشـكلون أهدافـا سـهلة للاعتـداء عليـهم. كمـا نشـير إلى أنـه في زمـن الصـراع المسلح والاحتـلال الأجنبي تُحرم المـرأة مـن ممارسـة حقوقـها الأساسـية نـاهيك عـن حقـها في المشـاركة في صنـع القـرار السياسـي. وحالـة المـرأة الفلسـطينية في الضفـة الغربيـة وقطـاع غزة مثال يؤكد ما ذهبنا إليه. وفي هـذا الإطـار نعيـد التـأكيد على ضرورة احترام القانون الإنسـاني الـدولي واتفاقيـة جنيـف لعـام ١٩٤٩ فيمـا يتعلـق بـالمدنيين وعلـى الأخـص النسـاء والأطفال. وقد تمت الإشارة إلى ذلك في الفقـرة التاسـعة مـن منطوق قـرار المجلـس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولكـن مضمـون هـذه الفقـرة لم يتـم احترامـه مـن قبـل قـوة الاحتـلال في الجـولان السوري المحتل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن وفدي يرى أنه لا بد من التأكيد على أهمية اتخاذ خطوات محددة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تشمل، من بين أشياء أخرى، أهمية ضمان أن تتعامل جميع اتفاقيات السلام مع نتائج وأثر الصراعات المسلحة على النساء والفتيات ومساهماقمن في عمليات السلام وحاجاقمن وأولوياقمن بعد انتهاء الصراع. كما أن من الضروري دمج أبعاد الشؤون الجنسانية في ولايات بعثات حفظ السلام، بما في ذلك تناول هذه المسألة في تقارير مجلس الأمن، ناهيك عن ضرورة ضمان تسخير الموارد المادية والبشرية لإدماج المرأة والفتاة وعدم الاكتفاء بالحديث عن ذلك.

ونعتقد بأن من الضروري بمكان ضمان وصول وكالات الأمم المتحدة إلى جميع الأماكن والسكان المحتاجين إلى ذلك دون أية إعاقة وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات.

وبما أن التعليم والعمل مسألتان حاسمتان بالنسبة لواقع المرأة وتحررها ولتطوير الفتاة بالشكل المطلوب، فإن من الضروري جدا تحديد ومعالجة الحواجز الاجتماعية والقانونية التي تحول بين المرأة والحصول على التعليم والعمل والمشاركة في البناء الاقتصادي وتطوير استراتيجيات وخطط واضحة في هذه المجالات.

ونؤكد أنه من الهام جدا أيضا إيلاء الأهمية اللازمة للنساء والفتيات المجندات سابقا بعد انتهاء الصراع، وكذلك لحاجاقمن، وزيادة البرامج الموجهة بشكل خاص للنساء والفتيات المجندات في الصراعات المسلحة، بهدف خلق بيئة مناسبة لهن بعد انتهاء الصراع وبما يضمن عودة آمنة لهن إلى صفوف المجتمع المنتج والحياة الكريمة.

أخيرا، يأمل وفد سورية أن يكون القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وهذه المناقشات التي يجريها مجلس الأمن فرصة جادة للتوقف أمام المشاكل الكبرى التي تعاني منها المرأة بشكل عام والمرأة والفتاة في الصراعات المسلحة بشكل خاص بهدف وضع حد لمعاناة المرأة والفتاة والانتقال إلى مجتمعات المساواة والتقدم والسلام.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير الوفد الباكستاني لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تجيء مع الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد رفع القرار المرأة من مستوى الضحية السيئة الطالع لحالات الصراع إلى مستوى الشريك على قدم المساواة في منع الصراعات وحلها، وفي إعادة التأهيل في حالات ما بعد انتهاء الصراعات. وتوفر لنا جلسة اليوم فرصة لاستعراض التقدم وتحسين تنفيذ هذا القرار.

إن صكوك حقوق الإنسان - وعلى وجه الخصوص اتفاقيات جنيف - تحرم تعذيب المرأة، واستعمال العنف معها، واغتصابها، وسائر أشكال العنف الجنسي ضدها وسوء معاملتها أثناء الصراعات. ويورد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هذه الأعمال في سياق الصراعات المسلحة باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. ورغم هذه الأحكام، لا تزال معاناة المرأة في حالات الصراع مستمرة. وبالرغم من الإدراك المتنامي لمحنة المرأة والتركيز المتزايد على حمايتها، لا تزال هي الضحية الرئيسية للكوارث - الطبيعية والتي من صنع الإنسان، على حد سواء - في حالات الصراع.

لقد وردت إشارة هنا إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أفغانستان وأماكن أخرى. ولعلكم تتفهمون إذا تناولت، من جانبي، بالتحديد محنة المرأة في صراع يؤثر على شعب قريب من قلوب الشعب الباكستاني.

إن معاناة المرأة في الكفاح الجاري الآن من أجل الحرية في جامو وكشمير مثال على معاناة المرأة في العالم أجمع. فالجيش الهندي يستخدم الاغتصاب في هذا المجتمع

المحافظ جدا سلاحا لعقاب المرأة الكشميرية، وتخويفها، وقهرها، وإهانتها وإذلالها. وتشير تحقيقات أجرتها جماعات حقوق الإنسان في الادعاءات المتعلقة بقيام مجموعات المهاجمين من قوات الأمن الهندية بعمليات اغتصاب على نحو روتيني في عمليات البحث والتطويق. وهناك، بشكل عام، نمط من الإفلات من العقاب وعدم المساءلة عندما يتعلق الأمر بحوادث الاغتصاب أو العنف. والتحقيقات هي للتغطية أكثر منها للعقاب.

وشهدت منظمات لحقوق الإنسان أن اغتصاب النساء وسوء معاملتهن، في جامو وكشمير منذ عام ١٩٩٢، يبلغ عنهما عادة بأنهما يقعان خلال عمليات مقاومة التمرد التي تقوم بها القوات الهندية. ووثقت ''آسيا ووتش'' و ''أطباء من أجل حقوق الإنسان'' قيام القوات القائمة بالاحتلال بالاستخدام المكثف للاغتصاب بهدف معاقبة وإهانة المجتمع المحلي كله. وأبلغت منظمة العفو الدولية عن أعمال المضايقة، والاختطاف، والاغتصاب والقتل المتعمد العشوائي التي يرتكبها الخونة الموالون للهنود في كشمير، والتي ترتكب أيضا بتأييد من قوات الأمن الهندية.

ونحن نأمل أن يوكل إلى فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان أيضا، مثل عمليات أخرى لحفظ السلام ذكرها السيد غينو، بأن يبلغ مجلس الأمن عن ظروف المرأة في جامو وكشمير المحتلتين. ولا يمكن تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مثل قرارات مجلس الأمن الأخرى، على أساس انتقائي تمييزي.

هناك آلاف من النساء المعدمات في كشمير، يعبر وجودهن عن صراع وحشي. فهن يشملن نساء ترملن، أو شوه أزواجهن أو اختفوا، أو حجزوا في مراكز الاحتجاز التعسفي. ونحن نحث الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على إعداد مسح يبين عدد تلك النساء الكشميريات المعدمات. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير المناسبة لتقديم المساعدة والتعويض لتلك النساء.

ونحث الوكالات الإنسانية، وعلى وجه الخصوص لجنة الصليب الأحمر الدولية، على العمل كأداة لتوزيع الإغاثة. وينبغي ألا تقف الاعتبارات السياسية وسلطة بعض البلدان حجر عثرة في طريق الوكالات الإنسانية الدولية التي تتصدى لمحنة المرأة الكشميرية والأطفال الكشميريين الذين يعانون من صراع طويل دموي أحاق ببلدهم.

وللأسف، إن تلك الجرائم التي ترتكب ضد المرأة لا تظل قاصرة على حالات الصراع المسلح. لقد شهدنا أيضا نمطا من العنف الموجه ضد المرأة في حالات النزاعات الطائفية داخل الحدود الوطنية. ولقد قيل القليل عن العنف الذي مورس العام الماضي ضد المسلمين في ولاية غوجارات الهندية، التي شهدت دليلا مقيتا على الجرائم المرتكبة ضد النساء. ووثق تقرير ''هيومن رايتس ووتش'' توثيقا موسعا هذه الجرائم، التي تتضمن الاغتصاب الذي تمارسه الجماعات، وحرق النساء أحياء، وأساليب قتل أخرى، وقتل الأطفال قبل أن يولدوا. وفي أفغانستان، حيث كان حرمان المرأة من النتائج المنتشرة لعقدين من الصراع، استخدم العنف ضد المرأة أداة لإرهاب السكان، والإجبار على التشرد والإهانة.

وباتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أكد من جديد قلقه العميق بشأن ذلك العنف الذي يمارس ضد المرأة في الصراعات المسلحة. واعترف أيضا بإسهام المرأة الإيجابي الممكن في منع نشوب الصراعات وحلها، وفي الاندماج وإعادة التأهيل في فترة ما بعد انتهاء الصراع. وقد تأكدت الحاجة إلى إدماج الاعتراف بالمنظور الجنساني في حفظ السلام .

نحن نشكر وكيل الأمين العام، غينو، على إحاطته الإعلامية بشأن جهود إدارة عمليات حفظ السلام لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشكر أيضا السيدة آمي سميث، المستشارة العليا لشؤون المنظور الجنساني لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إشراكنا في تجربتها في تنفيذ القرار. وقد أعطانا هذان العرضان للمجلس نفاذ بصيرة في التنفيذ المعياري والتشغيلي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن أفضل طريقة لحماية المرأة من وبال الصراعات المسلحة هو منع الصراعات وحلها. ويجب على مجلس الأمن، باعتباره جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يعزز قدرته على منع تلك الصراعات وحلها. ويجب أن نؤكد أيضا على مراعاة وتنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في الصراعات الدولية.

ونحن نعتقد أنه يجب على المجلس، ليس أن يكفل الاستجابة السريعة الفعالة لحالات النزاع فحسب، بصرف النظر عن مواقعها الجغرافية، وإنما أن يتجنب أيضا الانتقائية في تنفيذ قراراته. إننا بحاجة إلى قدر أكبر من التضامن الدولي، والمسؤولية، واحترام القرارات الجماعية للأمم المتحدة، والتصميم على تنفيذها. فالميثاق يحتوي على أحكام ، بما في ذلك ما ورد في الفصل السادس، يمكن استخدامها لغرض تعزيز تنفيذ قرارات المجلس.

وفي الجلسة الافتتاحية التي عقدها المجلس في العام الماضي لمناقشة موضوع النساء والصراع المسلح، اقترح وفدي عَددا من التدابير لكي ينظر فيها المجلس، ونعتقد أنها لا تزال مناسبة وقابلة للتطبيق.

أولا، اعتماد إعلان بأن استهداف النساء – خاصة استخدام الاغتصاب بوصفه أداة للحرب – سيعتبر جريمة حرب، يعاقب عليها القانون الوطني والدولي.

ثانيا، إجراء دراسة لحالات الصراع الحديثة والمستمرة لتحديد الجرائم المرتكبة ضد النساء، سعيا لإنصاف الضحايا وتعويضهن.

ثالثا، مطالبة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الآن وفي المستقبل بأن ترصد حالة النساء والأطفال في مناطق بعثاتها وأن تقدم تقارير دورية إلى مجلس الأمن عن ذلك.

رابعا، تشجيع أكبر مشاركة ممكنة للنساء في عمليات السلام وفي بناء السلام بعد الصراع، بما في ذلك المشاركة في عملية إعادة إدماج وإعمار وتأهيل المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع.

خامسا، دعوة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى وضع السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات المتأثرات بالصراع، بما في ذلك الرعاية الصحية والنفسية.

سادسا، يمكن لمجلس الأمن أن يشرك أجهزة أخرى للأمم المتحدة فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني– ربما باستخدام صيغة آريا – في عقد مناقشة شاملة لتعزيز هذه التوصيات والإجراءات.

ونعتقد أنه ينبغي أن تتخذ تلك الإجراءات في إطار متابعة مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو والسيدة سميث على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. إن هاتين الإحاطتين تساعدانا مساعدة جمة في التفهم الكامل

لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وللتحديات التي نواجهها الآن وفي المستقبل. والتوصيات التي قدماها مفيدة جدا وتستحق الدراسة من جانب مجلس الأمن.

قبل ثلاث سنوات، ناقش مجلس الأمن لأول مرة مسألة المرأة والسلم والأمن، واتخذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويعرب ذلك القرار البالغ الأهمية عن عميق القلق للضرر الهائل الذي تسببه الصراعات المسلحة للنساء، ويدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير لحماية حقوق ومصالح النساء في الصراعات المسلحة، ودعم مشاركة النساء في عملية حل الصراعات وتشجيعهن على الاضطلاع بدور هام في عمليات حفظ السلام.

إن اعتماد هذا القرار كان خطوة تاريخية اتخذها المجتمع الدولي لحماية حقوق ومصالح النساء في الصراعات المسلحة ولإعطاء المرأة دورا نشطا في تسوية الصراعات. واليوم، أصبح ذلك القرار بالفعل دليلا بالغ الأهمية يسترشد به المجتمع الدولي في القيام بأعماله ذات الصلة، ومرجعا مُهِّما جدا للمجلس عند نشر بعثات حفظ السلام.

وعلى مدى السنوات الثلاث التي انقضت منذ اتخذ هذا القرار، بذلت الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبعثات حفظ السلام ذات الصلة والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة جهوداً مستفيضة ومضنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وحققت الكثير من النتائج الإيجابية. وفي الوقت الحالي، أصبحت حماية حقوق ومصالح النساء وتمكينهن من الاضطلاع بدور في حل الصراعات، عملاً بالغ الأهمية في عمليات حفظ السلام في العديد من مناطق الصراع. وقد كثفت بعثتا الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو جهودهما ضد الاتجار بالنساء واتخذتا تدابير خاصة لحماية ضحاياه. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، زاد العاملون في بعثتي حفظ السلام من قدراتهم من خلال التدريب والتوعية، لحماية النساء ضد الهجمات العنيفة والتصدي لإعادة دمج النساء المجندات في زمن السلم. وفي تيمور - ليشتي، تؤدي النساء دورا متزايدا في إعادة بناء بلدهن. وتمثيلهن في الحكومة والبرلمان يقارب الآن نسبة ٣٠ في المائة. ونرحب بتلك التطورات الإيجابية. ونأمل أن تتمكّن الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة من تلخيص تلك التجارب الناجحة وتطبيقها في العمليات الأخرى لحفظ السلام.

ولا يزال أمام المجتمع الدولي عمل كثير لمواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي ذلك الصدد، أود التشديد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يكثف جهوده لمنع نشوب الصراعات وحلها حتى يحمي النساء من ضرر الحرب، مع حماية حقوقهن ومصالحهن إلى أقصى حد ممكن.

ثانيا، يجب التصدي للجرائم العنيفة التي ترتكب ضد المرأة في إطار القانون، كما أن حكومات البلدان المهنية عليها واجب التصدي لتلك الحالات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ويجب أن تمتثل الأطراف في الصراعات للقانون الإنساني الدولي وأن تعتمد تدابير خاصة بهدف حماية النساء من الهجمات العنيفة. وفضلا عن ذلك، فإننا نؤيد سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بموظفي عمليات حفظ السلام، وندعو البلدان المساهمة بقوات إلى أن تحسن من تدريب موظفيها والإشراف عليهم كيما يمتثلوا امتثالاً فعليا للأحكام ذات الصلة لقواعد سلوك الأمم المتحدة.

ثالثا، إن الدور الذي تؤديه المرأة في تسوية الصراعات لا يمكن إغفاله؛ بل إن هذا الدور أصبح لا غنى عنه في بعض مناطق الصراع. ولذا، نؤيد مشاركة النساء في كل مراحل عمليات السلام. ونأمل أن بعثات مجلس الأمن

وجميع الأطراف المعنية ستبذل مزيدا من الجهود لتهيئة الظروف المؤاتية لمشاركة أشمل وأعمق من جانب النساء في هذا الصدد.

أخيرا، فإن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة النساء. وإعلان بيجين الذي اعتمد في عام ١٩٩٥ يقول:

”إن السلام على الصعيد المحلي والوطني والعالمي يمكن تحقيقه عن طريق النهوض بالمرأة وهو يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا، باعتبار المرأة قوة أساسية للقيادة وحل الصراعات وتعزيز السلام الدائم على كل المستويات“.

وما فتئت الصين تولي الاهتمام لحماية حقوق ومصالح المرأة والنهوض بها. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة التي تسمح لنا بتقييم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أشكر أيضا البلدان - لا سيما ألمانيا وهولندا - التي توفرت لديها الإرادة الحسنة ليكون تمثيلها في هذه الجلسة على المستوى الوزاري، الأمر الذي يؤكد على أهمية الموضوع قيد النظر.

إن الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد جان - ماري غينو والسيدة أيمي سميث في مستهل مناقشتنا هذه كانتا في غاية الأهمية، لأن كلا المتكلمَين قد رفض استخدام اللغة المعتادة في مثل هذا المجال. ورؤيتهما للواقع على الأرض لا تشي بالرضا عن الذات، وإن كانت لا تنم عن الاستكانة أيضا. وأنا أتقدم إليهما بالشكر على توصياتهما - وكما قال ممثل الصين للتو - ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ تلك التوصيات بجدية وأن يقوم بمتابعتها.

وبلغاريا، بوصفها بلدا ينتسب إلى الاتحاد الأوروبي، تعلن تأييدها التام للبيان الذي سيدلى به فيما بعد، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ممثل إيطاليا - التي تتولى رئاسة الاتحاد.

واتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ثلاث سنوات يمثل بكل وضوح نجاحا بارزا في جهود المجتمع الدولي لضمان عدم الاستهانة بدور المرأة في منع الصراعات المسلحة وحسمها. وذلك القرار يوفر إطارا قانونيا غاية في الأهمية لإجراءات يتخذها مجلس الأمن، ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نتوقف عند هذا الحد. ولا بد من القول إن نتائج تنفيذ أحكام القرار ما زالت هزيلة حقا.

ولا تزال النساء والأطفال يشكلون أغلبية الضحايا المدنيين في الصراعات المسلحة. وهم يتعرضون لكل أشكال العنف والمتاجرة. وهذا وضع لا يمكن التهاون فيه بعد الآن.

ولكن المرأة ليست مجرد ضحية للعنف. فكثيرا ما تكون قوة دافعة نحو السلام. وهنا تخطر على بالي تجربتان شخصيتان أثارتا إعجابي أثناء بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع. وكانت الأولى في بونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث التقت البعثة بالسيدة بترونيل فاويكا رئيسة مجلس إيتوري المؤقت وهي شخصية غير عادية كانت شجاعتها وتصميمها محط إعجاب جميع أعضاء المجلس الذين شاركوا في تلك البعثة. وهي مثال يحتذى على ما يمكن أن تفعله امرأة شجاعة ذات منزلة معنوية رفيعة لمساعدة إخوتها المواطنين. وكان لقاؤها تجربة لن أنساها. والثانية، صورة تخطر على بالي عن لقاء بين بعثة مجلس الأمن في ميتروفيتشا بكوسوفو، ومنظمة نسائية صربية محلية كانت حكمتها ورغبتها في تقديم المساعدة لأهالي تلك المدينة المقسمة ولم شملهم مثار إعجاب الجميع.

وتلك الذكريات الشخصية تحملني على التفكير في جانب بالغ الأهمية من أنشطة مجلس الأمن والأمم

المتحــدة بصفــة عامــة، في ســياق تنفيــذ القــرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠): ألا وهو التعاون الوثيق مع المنظمات والشبكات النسائية الموجودة في كل مناطق الصراع. وقد ثبت أن هذا التعاون مفيد إلى أقصى حد. ونحن بحاجة إلى المضي قدما في هذا الاتجاه. وأعتقد أن بعثات حفظ السلام بدأت تصبح أكثر وعيا بهذه الحقيقة، وأخذت تستفيد منها أكثر وأكثر.

ومن المهم أيضا أن تشارك النساء في كل مراحل مفاوضات السلام - الإعداد والتخطيط وصنع القرار والتنفيذ. وينبغي أن تكون المرأة عنصرا فاعلا في جهود السلام، وليست مجرد هدف لتلك الجهود.

ختاما، أؤكد على أن بلغاريا تأمل في أن توضع أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) موضع التنفيذ العملي على أرض الواقع في جميع البعثات التي ينشئها المجلس ويعهد إليها بولايات.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بمبادرة وفد الولايات المتحدة بعقد هذه المناقشة العلنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

وأشكر وكيل الأمين العام على إحاطته التفصيلية، كما أرحب بالتزامه الشخصي بهذه القضية. لقد استمعت باهتمام فائق إلى السيدة آمي سميث بخصوص التطبيق العملي لأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتؤيد فرنسا تمام التأييد البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق، باسم الاتحاد الأوروبي، ممثل إيطاليا - التي تتولى حاليا رئاسة الاتحاد.

أبدأ كلمتي بالترحيب بالتقدم المحرز على مدار السنة الماضية. وقد أوصينا في العام الماضي بإنشاء منصب مستشار معني بقضايا نوع الجنس في إدارة عمليات حفظ السلام. ويسعدني أن ألاحظ أن ذلك الاقتراح قد اعتمد. وأشجع تلك الإدارة على تطوير شبكتها المحلية من المستشارين المعنيين بقضايا الجنسين. وأرى من الضروري أيضا أن يقوم المستشارون في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعما قريب، على ما نأمل، بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بتنسيق أنشطتهم لضمان وجود فهم أفضل للبعد الإقليمي للمشكلة. والتقارير التي ترفع إلى المجلس ينبغي أن تتضمن، على نحو متواتر قدر الإمكان، معلومات عن حالة النساء والأطفال. وأدعو إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب السيدة أنجيلا كينغ - التي أحييها - إلى التعاون عن كثب لتحقيق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

غير أن التحديات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا تخص الأمين العام ومجلس الأمن وحدهما، بل يجب أيضا أن تتصدى لها منظومة الأمم المتحدة بأسرها في روح من التعاون والإبداع. ويجب معالجتها على أساس يومي، وعدم الاكتفاء بمرة واحدة في السنة أثناء مناقشتنا الاحتفالية. وصحيح أن الاحتفال بالذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أمر لا غبار عليه، ولكن أحكامه يجب أن تنفذ في كل ولاية جديدة وكل عملية من عمليات الأمم المتحدة. ويجب أن نسعى بصفة مستمرة إلى زيادة دور ومساهمة النساء في الميدان في عمليات الأمم المتحدة، وبخاصة كمراقبات عسكريات، وكأفراد في قوات الشرطة المدنية، وأخصائيات في مجال حقوق الإنسان وعضوات في العمليات الإنسانية.

ويبقى الكثير مما يتعين القيام به. وقد أكد الأمين العام بوضوح في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/323) أن التأثير التفاضلي للصراعات على النساء، يستدعي استجابات أكثر فعالية من جانب المجتمع الدولي.

وهنا، أود أن أسلط الضوء على ثلاث كلمات أساسية: الوقاية والعدل والمشاركة.

أولا، بالنسبة للوقاية، أفكر في كل الشابات والفتيات اللاتي يعانين نتيجة الصراع. وحتى إن لم يفقدن أرواحهن، فإن طفولتهن تُسلب منهن. وأنى لأي منهن أن تجمع شتات حياتها بعد ذلك؟ وما الذي يمكن أن تفعله لتغزل من جديد نسيج حياة جماعية؟ وسوف نتناول عما قريب مسألة الجنود الأطفال. وستتقدم فرنسا بمشروع قرار. وسأتأكد بنفسي من أن مناقشاتنا ستعالج بدقة بالغة مسألة إعادة إدماج الفتيات المجندات على وجه التحديد.

ثانيا، وفيما يتعلق بالعدل، لا بد من أن يكون للمرأة دور نشط في مكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن كونها مستفيدة من هذا النجاح.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى أوجه التقدم التي تحققت فيما يتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. فنظام روما الأساسي، من خلال وجهيه الاثنين، المنع والعقاب، عنصر أساسي في حماية المرأة. وهو نظام ابتكاري من حيث إقراره لأول مرة بأن أعمالا معينة من العنف الجنسي تعتبر من أبشع الجرائم التي يُعاقب عليها وفقا للقانون الدولي. ولكن المحكمة الجنائية الدولية أيضا قدوة من ناحية أخرى، إذ أنها إحدى أكثر المؤسسات توظيفا للمرأة من بين كل المحاكم الدولية. وهذه السابقة تستحق التنويه، وأشجع كل واحد منا على استلهامها.

أخيرا، والأهم من كل شيء، أود التطرق إلى قضية المشاركة. فنحن جميعا مقتنعون بأن تحقيق الاستقرار وإعادة إعمار المجتمعات التي قوضها الصراع لا يمكن أن ينجحا بشكل دائم بدون المشاركة النشطة للمرأة في الحياة العامة. وفي الواقع، هذا أحد المواضيع الرئيسية في برنامج عمل بيجين. وبناء عليه، ينبغي لبعثات مجلس الأمن في الميدان أن تشمل دائما الاتصالات بالروابط النسوية.

وأثناء آخر بعثة لنا موفدة إلى وسط أفريقيا، أدهشتني – مثلما أدهشت السفير تافروف، كما أشار من فوره – حيوية النساء اللواتي التقينا بهن. وأُعجبنا جميعا بالالتزام الذي أظهرته السيدة بترونيل فاويكا، رئيسة جمعية إيتوري المؤقتة. وتستحق مثل هذه النماذج أن نعرفها وأن نقدرها بشكل أفضل، ذلك لأنها تستطيع تغيير طريقة تفكير الناس وتستطيع إلهامهم. ولذا أود أن أشيد بكل النساء اللواتي لم يستسلمن للوضع الراهن ويتطلعن إلى المستقبل. وأود أن أذّكر هنا بنموذج السيدة ليند، التي دفعت حياتها ثمنا لالتزامها السياسي.

والتحديات التي يواجهها تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تمثل مسؤولية جماعية – تقع على كاهل المنظمات الدولية والدول والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، يهمني أن أعرف تقييم السيدة سميث للعلاقات بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومختلف الإدارات الكونغولية المعنية بالقضايا الجنسانية، وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة ووزارة حقوق الإنسان.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة وأن أشيد باهتمامه الشخصي بهذه القضية والتزامه بها.

أود أن أستهل كلمتي بالتشديد على حقيقة ذكرها من قبل متكلمون آخرون. فللأسف، شهدت العقود الأخيرة زيادة هائلة في عدد ضحايا الصراع المسلح من النساء. ويُقدر اليوم أن حوالي ٩٠ في المائة من ضحايا الحرب مدنيون، وأغلبهم من النساء والأطفال، ولم يكن الأمر كذلك قبل قرن. وصحيح أنه، من وجهة النظر الدولية،

اتُخذت تدابير عديدة تتعلق بمعاملة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وفقا للنظامين الأساسيين للمحكمتين المعنيتين بيوغوسلافيا السابقة ورواندا؛ إلا أن المحكمة الجنائية الدولية قد أدرجت منظورا جنسانيا في تعريفها للجرائم؛ وأعاد مؤتمر بيجين التأكيد على التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الجرائم المرتكبة ضد النساء في الصراع المسلح.

ورغم أن تلك التطورات تبعث الأمل، ما زال هناك الكثير مما يجب عمله. ويجب أيضا مراعاة الدور الحاسم الذي يمكن للمرأة أن تؤديه في عمليات السلام.

ويدرك وفدي حقيقة أنه، إلى جانب الالتزامات الدولية، توجد حاجة إلى استراتيجية تضمن مشاركة المرأة على الصعيد الوطني في تسوية المنازعات والنهوض بثقافة السلام. ولكن يجب أيضا اتخاذ تدابير لتشجيع مشاركة النساء في جميع عمليات منع الصراع وتسوية الصراع.

وفي هذا الصدد، وسّع بلدي نطاق مشاركة النساء بصفتهن مراقبات في العمليات الانتخابية في كل أنحاء العالم وبصفتهن مشاركات في عمليات إعادة الإعمار بعد الصراع. وتشمل الوحدات العسكرية الإسبانية المشاركة في عمليات السلام أعدادا متزايدة من النساء. علاوة على ذلك، ترى إسبانيا في هذا الصدد أهمية خاصة لأن تؤدي وسائط الإعلام دورا هاما في فترات ما قبل الصراع وبعده، على الصعيدين الوطني والدولي معا.

ويؤكد كل هذا حقيقة أنه، بالإضافة إلى التزام المجتمع الدولي، يجب أيضا اعتماد تدابير محلية حتى يتمكن المجتمع المدني برمته والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب الحكومات، من تقديم إسهامات قيمة في الجانبين الأساسيين لمشاركة المرأة في بناء السلام: من ناحية، بحماية النساء ضحايا الصراع، ومن الناحية الأخرى، بتشجيع مشاركة المرأة في بناء ثقافة السلام. ولا يمكن القيام بهذا العمل دون التنسيق اللازم داخل منظومة الأمم المتحدة للوفاء بالالتزامات الهامة التي تم التعهد بها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي اتُخذ قبل ثلاثة أعوام.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد مر عام تقريبا منذ أن قدم إلينا الأمين العام تقريره الذي تضمن عددا كبيرا من التوصيات، والتي أيدناها بقوة، ولكن يبدو أن التقدم في تنفيذها لم يكن إيجابيا مثلما كنا نتوقع.

وسأستهل بياني بأن أقتبس حرفيا مقتطفا من ذلك التقرير، الذي نعتقد أنه ذو أهمية خاصة لأنه يشرح بعبارات بسيطة الحالة التي نتناولها في هذه الجلسة والتي أفضت إلى إجراء هذه المناقشة ومناقشات أخرى.

> ”لا تتمتع المرأة بوضع متكافئ مع الرجل في أي مجتمع. وحيث تسود ثقافات العنف والتمييز ضد المرأة والفتاة قبل نشوب الصراع، فإنها تتفاقم أثناء الصراع. وإذا لم تشترك المرأة في هياكل صنع القرارات في أي مجتمع، فليس من المحتمل أن تشترك في القرارات المتخذة بشأن الصراع أو عملية إحلال السلام التي تأتي في أعقابه“. (S/2002/1154، الفقرة ٥)

ونحن نتفق تماما مع هذا التعبير، حيث يوضح أنه لكي نحقق المشاركة الكاملة للمرأة في كل مراحل حالة الصراع، من المنع إلى إعادة الإعمار، من الضروري أن نتصدى للمشكلة من منظور أوسع تتحقق فيه المساواة بين الجنسين في جميع ميادين العمل.

ولماذا الإخفاق في تحقيق التوازن والمساواة بين الجنسين؟ لم يتم التوصل إلى توافق آراء بشأن مختلف التفسيرات المطروحة. ففي إطار حلقة دراسية عُقدت مؤخرا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في شيلي بشأن دور المرأة في عمليات حفظ السلام، أُشير إلى عدد من وجهات النظر

الخاصة بهذا الموضوع. فيقول البعض إن المشكلة هي أن النساء يواجهن صعوبة أكبر في التقدم داخل منظمة جامدة وذات هيكل مرتبي بصورة متصلبة؛ ويرى آخرون أن ثقافة أي منظمة تحدد ما يُعتقد أن الرجال والنساء يستطيعون تحقيقه. فإذا كان يُعتقد أن المهمة لا يقدر عليها سوى الرجال، فلا يُنتظر للنساء أن ينجحن فيها. ويقول آخرون إنها مشكلة ثقافية، حيث لا يُنظر إلى النساء بوصفهن مُعِيلات – وأن الرجال هم المعيلون الرئيسيون.

كما قال الأمين العام قبل بضعة أعوام، إذا كنا، في أي مجتمع، نوافق على أن المساواة بين الجنسين أكثر من مجرد غاية في حد ذاتها، وأن تمكين المرأة وسيلة مهمة جداً للتغلب على تحديات التنمية المستدامة، وإذا كنا نقول إن مشاركة المرأة شرط لإقامة حكم سديد، وإذا كنا نصر على أن حقوق المرأة عنصر من عناصر فعالية المساعدة الإنسانية، وإذا كنا مقتنعون بكل هذه الأشياء في جميع المجتمعات التي نحاول مساعدتها على صعيد عالمي، فكيف يمكن أن نعجز إذن عن تطبيق هذا المفهوم في مجتمعنا، بما في ذلك بيوتنا؟

لقد حان الوقت لجسر الفجوة بين ما يكتب على الورق والواقع. وفي المناقشات المكثفة بين العديدين، عولجت تقريباً جميع الجوانب المتعلقة بإدماج منظور الجنسين في مراحل جميع عمليات السلام، لأنه يوجد قدر كبير من المعلومات عن المشاكل التي تواجهها النساء والفتيات في الميدان، وعن جوانب قوتهن وجوانب ضعفهن. بيد أننا، عملياً، لم نعرف كيف ننفذ هذه الجوانب أو أننا لم نستطع تنفيذها.

نعتقد أن أحد المسارات، التي ينبغي اتباعها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذاً كاملاً، هو أن نلتمس ونُطوّر آليات رصد فعالة تمكن من مراقبة التنفيذ مراقبة أكثر منهجية. ولو توفرت لدينا هذه الآليات، لربما تكونت لدينا صورة أوضح لما تحقق قبل عام تقريباً.

أود أن أشير إلى أحد الاقتراحات التي قدمها العام الماضي ممثل المملكة المتحدة، الذي يتمثل في أن يُكلَّف كل عام عضو من أعضاء المجلس بالإشراف على تنفيذ القرارات المتعلقة بإدماج منظور الجنسين، والعمل مع هيئات الأمانة العامة ذات الصلة لتحقيق هذا الهدف. وقد يكون هذا هو الوقت المناسب لاستطلاع هذا النوع من المبادرات. على الأقل، بلدي مستعد للمشاركة في هذه الممارسة. ويمكن النظر أيضاً في تضمين تقارير الأمانة العامة عن عمليات حفظ السلام فصل مكرس للمسائل الخاصة بالمرأة، المتصلة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

يتضمن الاقتراح الذي قُدّم في الحلقة الدراسية المعقودة في شيلي بعض الآراء المثيرة للاهتمام، التي أود أن أطرحها هنا. كان أحدها يتناول وضع تصورات إقليمية لتحديد استراتيجيات لتنفيذ القرار. وفي هذا الصدد، بوسع الهيئات الإقليمية المناسبة، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، أن تساعد في التنفيذ.

واقتُرح أيضاً في الحلقة الدراسية تطوير آليات لإقامة صلة منهجية بين مجلس الأمن والمجتمع المدني. واقترح أيضاً إنشاء وحدة في إدارة عمليات حفظ السلام تعنى بقضايا الجنسين، ويسعدنا أن هذه الوحدة أنشئت فعلاً، كما أعلن السيد غوينو.

بالنسبة للمجتمع المدني، أود فقط أن أُكرر القول إن مهمة تحقيق تنفيذ هذا القرار المهم تنفيذاً كاملاً مهمة تتشاطرها الحكومات، وطبعاً منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني. ويجب أن نشدد على مساهمة المجتمع المدني على وجه الخصوص، لأن العديد من الشبكات النسائية العاملة في

الميدان، بتفان وإنكار للذات، قامت بدور حاسم حقاً في تحسين ظروف المرأة، على الأقل في بلدي.

في عمليات حفظ السلام التي انتقلت من معالجة الصراعات بين الدول إلى صراعات داخل الدولة لها أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو إثنية، هناك الكثير مما يتعين عمله لكي تتمكن الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، من تحسين قدرها تدريجياً على التصدي لهذه الحالات والاستمرار في تطوير آليات لمعالجتها. وكفالة أن يكون للمرأة دور مناسب في هذه العملية التزام ذو أولوية. ويجدد وفد شيلي التزامه بتحقيق هذا الهدف، بالاشتراك مع أعضاء المجلس الآخرين.

السيدة آرسي دي جانيت (المكسيك) (تكلمت بالاسبانية): نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام، السيد جان - ماري غينو على الإحاطة التي قدمها، وللسيدة إيمي سميث على المعلومات التي قدمتها عن عملها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يعطينا فكرة أوضح عن تأثير القرار والتأثير الذي يحتمل أن يحدثه على الأرض، مثلما رأينا عندما زارت بعثة المجلس لمنطقة البحيرات الكبرى كينشاسا وبونيا في حزيران/يونيه الماضي.

ويمكن أن تكون الخبرة التي اكتسبتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مفيدة جداً في تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والأطفال في ليبريا، كما يمكن أن تساعد موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

ونرحب أيضاً بالسيدة أنجيلا كنغ، مستشارة الأمين العام الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، والسيدة نولين هايزر، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

توفر لنا الذكرى السنوية الثالثة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة لنتكلم مرة أخرى عن موضوع تعلق عليه حكومة المكسيك أهمية كبيرة - إدماج منظور الجنسين في أساليب معالجة الصراعات المسلحة وحالات ما بعد انتهاء الصراع وعمليات السلام وعمليات حفظ السلام. ونحن نعتقد أن القرار جزء من جهد أوسع لإدماج منظور الجنسين في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة، وداخل المنظمة أيضاً. ويعود هذا الجهد إلى المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، المعقود في المكسيك في عام ١٩٧٥.

تلك هي نقطة إدماج منظور الجنسين في مجالات مسؤولية أجهزة منظمتنا الرئيسية. والخط الذي يفصل مهام حفظ السلام عن عمليتي تعزيز السلام والتنمية خط رفيع إلى حد أن هذا الموضوع يتطلب تعاوناً أوسع وتنسيقاً أكبر بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة.

في السنتين الماضيتين، شارك وفدي بنشاط في فريق أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وسيظل جزءاً من ذلك الفريق. وكأصدقاء للقرار، اقترحنا في أكثر من مناسبة إدخال إشارات إلى هذا القرار، أو إلى جوانب تتعلق به، في مشاريع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي اللجنة الرابعة للجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، أيدنا دائماً إدماج منظور الجنسين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونحن نؤيد إنشاء منصب مستشار للشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام، مما يمثل، أخيراً، نجاحاً هاماً. ويحدونا الأمل أن يُشغل هذا المنصب في أسرع وقت ممكن.

أحرز شيء من التقدم في إدماج منظور الجنسين في البعثات الميدانية، لا سيما فيما يتعلق بضم خبراء في الشؤون الجنسانية إلى هذه البعثات. إلا أن عدد البعثات التي تضم خبراء من هذا القبيل عدد قليل نسبياً. وكانت حالة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، على وجه الخصوص، مفاجأة لنا، حيث كانت لمدة طويلة بحاجة لخبير في الشؤون الجنسانية. إلا أننا نفهم أن هذه الحالة سُوّيت قبل فترة قصيرة. وكما نعلم جميعا، فإن مناصب الخدمة المدنية الرفيعة المستوى على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ما زال يسيطر عليها الرجال. وتتكرر هذه الحالة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الجوهري للدول الأعضاء أن تقترح المزيد من النساء كمرشحات لمنصب الممثل الخاص للأمين العام. فحاليا، لا توجد سوى امرأة واحدة في هذا المنصب.

وفي نفس الوقت، لا بد أن نزيد من مشاركة النساء في المستويين الأوسط والتشغيلي في عمليات حفظ السلام، لا سيما في العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية.

وبالنسبة لعمل مجلس الأمن، ما زال يتعين فعل الكثير لضمان مراعاة مسألة المنظور الجنساني بصورة منتظمة لدى صياغة القرارات، ولضمان معالجته بوصفه مسألة محورية في قضايا السلام والأمن الدوليين، وليس بوصفه مسألة هامشية.

وتبين الإحصاءات التي وفرها مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة العمل الذي ما زال ينتظر إنجازه. وليس هناك سوى ١٤,٧ في المائة من قرارات مجلس الأمن التي اتخذت منذ عام ٢٠٠٠ تتضمن أية إشارة إلى الموضوع. ويبين مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة أيضا أن ٦٧ في المائة من تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن تخلو خلوا كاملا من القضية الجنسانية، أو قد تشير إليها إشارة واحدة. وهناك حاجة كبيرة إلى تغيير في العقلية، من جانب الدول الأعضاء في هذه المنظمة والأمانة العامة على حد سواء.

وفي مجال القانون الدولي، فإن أحد المنجزات الهامة هو قيام المحكمة الجنائية الدولية وفقا لنظام روما الأساسي بتصنيف أعمال معينة من العنف الجنسي بوصفها جرائم ضد الإنسانية. وهذا يتماشى تماشيا كاملا مع مضمون القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعترف أيضا بأن اهتماما خاصا قد أولي للمساواة بين الجنسين في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وكانت مشاركة منظمات المجتمع المدني عنصرا إيجابيا جدا، ليس في صياغة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فحسب، بل أيضا، وعلى نحو خاص، في العملية التي بدأت حالما اتخذ القرار. وترى المنظمات غير الحكومية أن القرار أداة مفيدة لتعزيز القضايا الجنسانية في سياق الصراعات المسلحة، وفي عمليات السلام، وفي إعادة بناء المجتمعات فيما بعد الصراع، وفي المجال الهام جدا لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، و في كفاحنا للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وللقضاء التام على الألغام المضادة للأفراد.

ومن المهم في متابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن يحتفظ مجلس الأمن بقنوات اتصال جيدة مع المنظمات غير الحكومية، لا سيما مع المنظمات في البلدان أو المناطق حيث توجد نية في إنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو حيث توجد هذه العمليات بالفعل.

وختاما، أود أن أتقدم باقتراحين. أولا، من المهم لمجلس الأمن أن ينظر في ملاءمة وضع آلية لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتوصيات الواردة في الدراسة التي أجراها الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي الدراسة بشأن المرأة

والحرب والسلام الذي كلف بإجرائها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ثانيا، ربما يمكن اتخاذ قرار آخر عن موضوع المرأة والسلام والأمن هذا، مع مراعاة حقيقة أن الأمين العام سيقدم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تقريره الثاني بموجب هذا البند. ومع أنه يصح أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم يحقق إمكانيته الكاملة بعد، وأن قدرا كبيرا لا يزال يتعين القيام به لضمان تنفيذه الكامل، فإننا نعتقد أن اتخاذ قرار جديد سيعمل على تحديث القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واستكماله، كما أن من شأنه أن يبقي انتباه مجلس الأمن وانتباه عضوية الأمم المتحدة قاطبة، مركزا على هذه القضية.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يصادف تاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الذكرى الثالثة لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وخلال تلك الأعوام أمكن تحقيق قدر كبير في تسوية نطاق هام من القضايا المرتبطة بإسهام المرأة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما، وبحالة المرأة خلال الصراعات، وبمشاركة النساء في حفظ السلام والتسوية في فترة ما بعد الصراع.

ونود أن نشكر السيد جان - ماري غينو والسيدة آمي سميث على المعلومات المفصلة التي زودانا بها عن كيفية تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في العمل على تعزيز كفاءة وفعالية التدابير في هذا المجال في ضوء التوجهات المتغيرة والظروف الجديدة لإدماج القضايا الجنسانية في جميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة.

وما زالت مشكلة حماية المرأة في الصراع المسلح مستمرة كمحور لاهتمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. ومع ذلك، وبالرغم من الاهتمام المركز على هذه القضايا والاعتراف بوجودها، فإننا مضطرون لملاحظة أن التغلب على نتائجها السلبية ما زال يتطلب بذل جهود كبيرة. وللأسف، ما زالت العديد من التوصيات حبرا على ورق كما أن التوصيات الأخرى لا يجري تنفيذها كاملا.

وهنا، فإننا نعلق أملا كبيرا على النشاط المستمر بين الوكالات لاتخاذ تدابير عملية وملموسة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا سيما بغية تحسين حماية النساء والفتيات خلال الصراع، وتعزيز مشاركتهن في بناء السلام وضمان إدماج المنظورات الجنسانية في مختلف عناصر عمليات حفظ السلام. والأمر المهم هنا هو تفادي الاستنتاجات والتوصيات العريضة والمبتذلة بصورة مفرطة. ولكن ينبغي ألا يعّرض وضع توجهات واسعة النطاق وشاملة للخطر إيجاد حل للمشاكل المحددة والملموسة في حالة معينة.

وفي نفس الوقت، لا يمكننا أن ننسى أن التدابير التي تتخذ من خلال الأمم المتحدة وحدها غير كافية. فهناك حاجة إلى عمل فعلي وليس إلى أقوال فحسب، مع الأخذ في الحسبان الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في جميع مراحل منع الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

ويمكن للمجتمع المدني أن يقدم إسهاما هاما لحل المجموعة الكاملة من المشاكل، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، التي تحظى العديد منها بتجربة كبيرة فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نؤكد من جديد اقتناعنا بأنه لا بد من النظر بطريقة شاملة في مشاكل مكافحة جميع مظاهر التمييز أو العنف ضد المرأة ومشاكل حالة النساء خلال الصراع ومشكلة مشاركتهن في حفظ السلام وتسوية مرحلة ما بعد الصراع كما لا بد أن تبقى هذه المشاكل مدرجة ليس في جدول أعمال مجلس الأمن

فحسب، وإنما أيضا في جداول أعمال أكثر المحافل الدولية والإقليمية الشاملة الأخرى أهمية.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في البداية أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لهذه الجلسة العلنية اليوم، وهي الجلسة التي تصادف الذكرى الثالثة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتشهد هذه الجلسة شهادة بليغة على الاهتمام المستمر لمجلس الأمن بتعزيز حقوق النساء ودورهن في السلام.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام جان - ماري غينو كما أود أن أشيد بكبيرة المستشارين الجنسانيين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة آمي سميث، على إحاطتيهما الإعلاميتين الغنيتين جدا والمفيدتين والشاملتين. كذلك أود أن أرحب بالسيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، ونويلين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اللتين تشرّفان نقاشنا بحضورهما.

ومنذ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أحرزت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تقدما حقيقيا في حماية النساء في حالات الصراع وتعزيز مشاركتهن التامة والكاملة على قدم المساواة في العمل على المحافظة على السلام وتعزيزه، وعلى تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

علاوة على ذلك، تتيح لنا هذه الجلسة الفرصة لتقييم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتوصيات الواردة في البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الذي تتضمنه الوثيقة S/PRST/2002/32. ويؤكد هذا البيان مجدداً، كشأن البيان المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قلق المجلس إزاء الانخفاض النسبي في عدد النساء المعينات ممثلات أو مبعوثات خاصات للأمين العام مع بعثات حفظ السلام. كما يؤكد من جديد التزام مجلس الأمن بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويوصي الأمين العام، وهيئات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة المهتمة، باتخاذ عدد من التدابير ضمن نهج خاص بنوع الجنس في البعثات الموفدة إلى بلدان متورطة في صراعات، والعمليات الإنسانية، وبرامج ما بعد الصراع، وبرامج إعادة الإعمار.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بأن الدراسة التي تطلب الفقرة ١٦ من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى الأمين العام تقديمها تتضمن مساهمات مقدمة من جميع الهيئات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ومن الواضح أن هذا النهج الشامل سوف يتيح إعداد تدابير حماية حقوق المرأة أو تعزيزها وزيادة إشراك المرأة في عمليات السلام والتعمير. وتوافق الكاميرون على هذا الهدف. ففي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أيد وفدي توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الذي تتضمنه الوثيقة S/2002/1154، وخاصة فيما يتعلق باستراتيجيات النهوض بالشراكة بين الرجل والمرأة بغرض تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد.

أما فيما يتعلق بالتقدم الذي تم إحرازه، فأنوه وأرحب بإنشاء إدارة عمليات حفظ السلام أفرقة للمساواة بين الجنسين وبتعيينها مستشارين لقضايا الجنسين ضمن بعثات حفظ السلام، وبتعيين مستشارة أقدم للمسائل المتعلقة بنوع الجنس في الإدارة. وننوه أيضاً بالتعاون النشط، الذي تتصدره المستشارة الأقدم للمسائل المتعلقة بنوع الجنس، التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية بغية تعزيز

قدرات المنظمات النسائية وقياداتها والسماح لها بأداء دور أكبر في العملية الديمقراطية الجاري الاضطلاع بها. وفي سيراليون، نرحب بالجهود التي تبذلها أقسام حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة في سيرا ليون، من خلال الإجراءات التي يتخذها خبيرها في مسائل التفاوت بين الجنسين لتدريب السكان وتنمية وعيهم بشأن الاحتياجات الخاصة للمرأة وحقوقها والقضاء على العنف المترلي والعنف الناجم عن التحيز الجنسي.

وأما فيما يتعلق بالعدالة، فنرحب بالتدابير الجاري الاضطلاع بها والآليات التي أنشئت لكفالة ألا يفلت من العقاب من يقترفون جميع أعمال العنف التي تكون المرأة والفتاة ضحية لها. وأود في هذا الصدد أن أتوجه بالشكر للسيد غينو على سرده للجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعلى تشديده على المهام التي تنتظر الأداء. فهذه تحديات لا بد لنا من مواجهتها سوياً. وأود أن أشكر السيدة سميث أيضاً على المعلومات الميدانية التي قدمتها وعلى العمل الذي تقوم به في الميدان، فنتائجه واضحة للعيان.

وبالرغم من التقدم المحرز، ما زال يتعين عمل الكثير من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الوجه الأكمل. ولا يقع عبء هذا التنفيذ على عاتق منظومة الأمم المتحدة وحدها. فهو يستلزم التعاون من قِبل جميع الدول الأعضاء، ومن جميع الأطراف في الصراعات، ومن المجتمع المدني، ومن المجتمع الدولي بأسره.

ومن هذا المنطلق، عقد في دوالا في أيار/مايو من العام الماضي اجتماع إقليمي يتصدره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، بشأن مساواة المرأة وتنميتها ومشاركتها في وسط أفريقيا. وتمثلت نتائج أعمال ذلك الاجتماع، الذي شاركت فيه المرأة وممثلو المجتمع المدني من المنطقة دون الإقليمية مشاركة نشطة بنوع خاص، في اعتماد خطة عمل إقليمية. وحددت الخطة بعض العوائق التي تعترض طريق السلام في وسط أفريقيا ودعت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تحقيق تعزيز ملموس لدور المرأة فيما يتعلق بالسلام والأمن. ونظراً للافتقار إلى الموارد، فقد تأجل تنفيذها إلى عام ٢٠٠٤. وفي هذا السياق، أناشد المساهمين أن يقدموا الدعم التقني والإداري والمالي للصندوق الإنمائي للمرأة وللأفرقة والشبكات المجتمعية النسائية التي تشترك مبادراتها مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أهدافه.

والمرأة في أفريقيا هي محور الأسرة والحياة الاجتماعية. فكل شيء يدور حول المرأة ويعتمد عليها. ولا يمكن بدونها تحقيق أي شيء يتسم بالصلابة أو الدوام. فلنعرب عن تقديرنا للمرأة، ولنجعلها تؤدي دورها الحق في صون السلام وبنائه. وسوف تفتح مواجهة التحديات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الباب لفرص جديدة أمام جميع البشرية. وبالإصرار والعمل المشترك سوف يكلل عملنا بالنجاح.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يتقدم وفدي لكم بالشكر يا سيدي على تنظيم هذه الجلسة وعلى إدراج البند المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في جدول أعمال المجلس خلال فترة رئاستكم. ويشهد هذا بالاهتمام الذي تولونه لهذه المسألة ويمنحنا الأمل في أن تؤدي مناقشاتنا بتوجيهكم الحكيم إلى نتائج إيجابية.

ونعرب عن ترحيبنا بحضور السيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة لقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، ونؤكد لها استعدادنا للدخول في تعاون نشط مع مكتبها.

كما أصغى وفدي باهتمام شديد للبيانين اللذين أدلى بهما كل من السيدة إيمي سميث والسيد جان – ماري غينو.

وتتيح لنا ذكرى مرور العام الثالث على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة لتقييم الإنجازات، والنظر ملياً في التحديات الماثلة في المستقبل، وإيجاد نُهج جديدة لتنفيذ القرار. وفي جلسة المجلس العلنية المعقودة يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أعرب وفدي عن تشجيعه الأمانة العامة على تعزيز تعاونها، وحث بصفة خاصة مكتب المستشارة الخاصة لقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام على متابعة نظرهما في مشاركة المرأة في تلك العمليات.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بالمعلومات القيّمة التي زودتنا بها السيدة سميث اليوم، ويشير إلى الصراعات بين الدول التي ما برحت تولد نوعاً جديد من العنف، له نتائج وخيمة بصفة خاصة على الأفراد المستضعفين، ولا سيما النساء والأطفال والشيوخ.

وفي ذلك الصدد، من ضمن العوامل التي لها أثر سلبي على حياة الضعفاء من الناس، خاصة النساء والفتيات، مشاركة المدنيين في الصراع المسلح – بما في ذلك النساء – واستعمال الأسلحة الصغيرة على نحو غير مشروع وعدم احترام القانون والقانون الإنساني الدولي بوجه خاص. ولهذا رحب وفدي باعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي كان نتيجة لعملية مطولة وهو يمثل خطوة إلى الأمام بالنسبة للمجتمع الدولي.

ونحن نرحب بذلك الإنجاز، ونعتقد أن الآثار اللاحقة الناجمة عن اعتماد القرار توضح ببلاغة فائقة التزام المجتمع الدولي بعملية تنفيذ القرار. وتشمل تلك الآثار، من بين أمور أخرى، إنشاء مجموعات أصدقاء للقرار، وتقديم الأمين العام تقريرا عن الموضوع، وجهود شتى أعضاء المجتمع الدولي على جميع المستويات، وذكر هذه المسألة في ٣٣ من ٢٢٥ من القرارات المعتمدة في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ومبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن دور المرأة في استبدال الأسلحة بالتنمية، وإعداد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مشروع مدونة سلوك لمكافحة الاعتداء الجنسي في المخيمات، وإنشاء منصب مستشارة للشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء مناصب مماثلة في عدة بعثات، ونشر دراسة أعدها مكتب مستشارة الأمين العام الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة.

والخبرات المتباينة التي اكتسبت تبين أثر الصراع على النساء والفتيات، ومشاركتهن في القتال وانخراطهن في عمليات حل الصراعات وبناء السلام. وينبغي أن نشير أيضا إلى أهمية المسائل المتعلقة بالأطر القانونية الوطنية والدولية، وكذلك مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

وبينما نرحب بالتقدم الذي أحرز، يعتقد وفدي أيضا أن هناك حاجة إلى مواصلة تكاتف الجهود لزيادة تعزيز تنفيذ القرار. وفي هذا العمل، ليست هناك حاجة إلى تنسيق جهود مختلف الأطراف الفاعلة فحسب، ولكن أيضا إلى تشاطر هذه الأطراف خبراتها. ولمنظومة الأمم المتحدة دور أساسي تؤديه في هذا الصدد.

ويود فدي، وهو مستعد لتقديم إسهامه المتواضع في تلك العملية، أن يذكر مرة أخرى المثال الذي ضربته المرأة في غرب أفريقيا، ولا سيما مثال المرأة في منطقة اتحاد نهر مانو، التي، على الرغم من المصاعب العديدة، لا تزال تواصل مشاركتها النشطة في عمليات تسوية الصراع وبناء السلام. وفي ذلك السياق، نظم الفرع الغيني لشبكة عمل الوزيرات

والبرلمانيات الأفريقيات مؤتمرا على الصعيد دون الإقليمي في كوناكري في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن الموضوع المتعلق بمنع الصراعات وتسويتها. وبغية الحفاظ على ذلك الزخم، ومتابعة توصيات الاجتماع الاستشاري دون الإقليمي بشأن تعزيز مشاركة المرأة في إحلال السلم، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة ما بين ٢٣ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، نظمت شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة، بالتعاون مع مركز تسوية الصراعات في كاب تاون، جنوب أفريقيا، والحكومة الغينية، حلقة عمل تدريبية في كوناكري في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن إدارة المرأة للصراعات.

وتشهد تلك الأمثلة بصورة بليغة على الدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في غينيا في السعي إلى إحلال السلام وتعزيزه في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في بلدان اتحاد نهر مانو. وهي تعمل بلا كلل في مختلف أنشطة المساعدة لمصلحة اللاجئين والمشردين، وخصوصا لمصلحة النساء والفتيات اللائي في حالة كرب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تصميمها على التغلب على كل التحديات وأن يدعم المبادرات المضطلع بها.

ويعتقد وفد بلادي أنه رغم الطابع الفريد لمسألة المرأة في الصراع المسلح، ثمة حاجة إلى توسيع نطاق تفكيرنا عن هذه المسألة كجزء من سياق أوسع لحماية المدنيين في الصراع المسلح. أما المذكرة وخارطة الطريق اللتان يجري وضع اللمسات الأخيرة عليهما فستشكلان مرجعية في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن منع الصراعات وحلها وبناء السلام وإرساء أنواع ديمقراطية جديدة في الحكم يجب أن ترتكز على المشاركة النشطة من المرأة في جميع الأنشطة وعلى كل صعيد. ولهذا السبب آمل أن تؤدي المناقشة اليوم إلى التزامات محددة يجري متابعتها فعلا.

وأخيرا، وبالنيابة عن بلادي، اسمحوا لي أن أدين الهجمات القاتلة التي شنت مؤخرا في العراق. وأود كذلك أن أعرب عن تعازينا للأسر المكلومة، بمن في ذلك النساء والفتيات المعنيون بأعمال إعادة الإعمار.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة مما يبين تقديركم الخاص وحساسيتكم لموضوع رئيسي بالنسبة لأعمال مجلس الأمن. وأود كذلك أن أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية. وأود بصفة خاصة أن أرحب في المجلس بالسيدة آمي سميث، التي التقيناها ورأيناها تعمل في بونيا. إن عملها مفيد أيضا للمجلس. وأخيرا، أود أن أقول إننا نتشرف جدا بحضور السيدة أنجيلا كينغ، الأمين العام المساعد والممثل الخاص للأمين العام بشأن مسائل الجنسين والنهوض بالمرأة. وبطبيعة الحال، أرحب أيضا بوجود عدد كبير من النساء القائدات بيننا من مختلف البلدان، اللواتي يثرين مداولاتنا هذا الصباح.

يعتقد وفد بلادي أن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمثل معلما هاما في معالجة مسألة النساء والفتيات في حالات الصراع وما بعده، ويظهر وعيا متجددا من المجتمع الدولي حيال هذه المسألة. فحماية النساء في حالات الصراع المسلح، وتعزيز دورهن في حل الصراعات ومنعها، واعتماد منظور جنساني في عمليات حفظ السلام، كلها مسائل تكمن في جوهر الشواغل الدولية التي تحمل في طياتها إمكانية هائلة لتجديد المجتمع الدولي التزامه وإذا نفذ القرار تنفيذا كاملا، فسيسهم بفعالية في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن العنف المتواصل ضد المرأة يبلغ ذروته في حالات الصراع. فالنساء والفتيات اليافعات ما زلن هدفا رئيسيا لأعمال العنف في الصراعات المسلحة. فهن أكثر من يتعرضن لآفة فيروس نقص المناعة البشرية نظرا للعنف الجنسي الذي يمارس ضدهن. وكلما اندلعت صراعات جديدة، كلما تزايد عدد النساء الضعيفات اللواتي لا حول لهن.

ونحن نشيد بالأمين العام على القيادة التي أبداها في كفالة أن يصبح تمثيل الجنسين في الأمانة العامة وفي أعمال المنظمة عموما أمرا واقعيا. ونقر بأن أجهزة الأمم المتحدة حسّنت من الدور الذي يمكن ان تضطلع به المرأة لضمان السلام الدائم في حالات الأزمات. وندرك أيضا الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمجتمعات المدنية لدعم دور المرأة في بناء السلم. ومع ذلك، يبقى تمثيل المرأة ناقصا جدا في العمليات السياسية وصنع القرار. ولذلك، فإن مناقشة هذا الصباح تمثل إسهاما خاصا جدا في تغيير ذلك الواقع.

وبمناسبة هذه المناقشة حول المرأة في أوضاع الصراعات، فإن من واجبي أن أشيد إشادة خاصة بشجاعة المرأة التي ضربت لنا أمثلة على البطولة الحقيقية في حالات التوتر الشديد والحرب. وهناك مثال يتبادر إلى الذهن، أشار إليه بالفعل إثنان من زملائي - بترونيل فاوكا، التي واجهت في بونيا وضعا بالغ الصعوبة، وتم حمايتها من قبل حفظة السلام من أوروغواي - بعضهم من النساء - ومع ذلك، أبدت شجاعة يضرب بها المثل ويجب أن تكون قدوة لنا جميعا. ويوضح هذا أيضا أهمية الاطلاع المباشر على الوضع من قبل أعضاء المجلس، مثلما أطلعنا بنفسنا عندما قمنا بزيارة بونيا.

أود أن أشيد إشادة خاصة بالمرأة الأنغولية على الدور الأساسي الذي اضطلعت به خلال السنوات الطويلة العصيبة التي أجبرت شعب أنغولا على الكفاح دفاعا عن الشرعية وحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره. وإلى جانب الدور الذي اضطلعت به آلاف النساء في جبهة القتال، وقيامهن بواجبهن المدني جنبا إلى جنب مع نظرائهن الرجال، كان دور المرأة في أنغولا حاسما في الحفاظ على التلاحم الاجتماعي في المدن والقرى المكتظة بالسكان، وفي مخيمات الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين مع السكان المشردين، كالأرامل ونساء الجنود الغائبين على جبهة القتال وكضحايا الوضع الاقتصادي الكئيب والبطالة الهائلة. لقد أصبحن العائل الوحيد لملايين الأسر. وبفضل روح المبادرة والعزيمة التي تحلت بها تلك النساء، تمكنّ من كفالة حياة ملايين الأطفال، وضمنّ لأسرهن الحد الأدنى من المعيشة وضمنّ لملايين الأسر النجاة من الوقوع في براثن الحرب واليأس. وقد اضطلعن بدور أساسي في الحفاظ على تلاحم المجتمع. وبفعل ذلك، أسهمن إسهاما هائلا في تحريرهن.

لا تزال نساء أنغولا يواجهن صعوبات هائلة تتمثل بتأثرهن بالفقر الذي لا يتناسب ووضعهن. وتتناول برامج إعادة التوطين وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع قضية تخفيض الفقر. وقد اعتمدت منظورا جنسانيا، كما أشار إليه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأخذت بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات. ونحن ندرك أنه ما زال هناك الكثير بحاجة إلى العمل الكامل لإدماج النساء في منظور إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع. وندرك أن مساعدة المجتمع الدولي حيوية إذا ما أردن التغلب على المشاكل الضخمة التي ما زالت تواجه المرأة بشكل خاص. وشرعت حكومتي بالعديد من النشاطات بغرض النهوض بالمرأة وتمكينها في الحياة السياسية

والاجتماعية والاقتصادية. وقد تم إحراز بعض التقدم في المساواة بين الجنسين، ولكن المطلوب أكثر من ذلك بكثير.

هناك وعي بأن النهوض الفعال بالسلم والأمن الدوليين وصونهما يتطلب الفهم الكامل لأثر الصراعات المسلحة على النساء والفتيات. وبالتالي فإننا نرحب بإنشاء نظام الإبلاغ عن العنف والانتهاك وسوء الاستعمال والاستغلال الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات بين السكان العسكريين والمدنيين، تليه آليات الإنفاذ والرصد للعاملين بحفظ السلام واستحداث آليات التأديب والإشراف في جميع بعثات حفظ السلام. وندرك أن عكس وضع المرأة من منظور جنساني يتطلب إرادة سياسية وتصميما على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحماية حقوق المرأة والنهوض بها. إن ضمان التنمية الاجتماعية المستدامة وتحسين وضع المرأة هما هدفان يتطلبان جهودا مشتركة. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا كاملا الأمين العام ونشجعه تشجيعا كاملا على ضمان زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشارك الذين سبق أن تقدموا بالشكر للسيد غينو والسيدة سميث على إحاطتيهما الإعلاميتين قبل قليل ونرحب بحضور السيدة أنجلا كينغ بيننا. اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، لإعطائكم أولوية لهذه المناقشة، وهذا دليل آخر طال انتظاره على اهتمام المجلس بإبقاء هذه المسألة ”قيد نظره المتواصل“ – على حد التعبير الفني المستخدم في هذه القضية – وهو بذلك، يعطي زخما ضروريا جدا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وبالإضافة إلى ما سأقوله الآن فإنني أؤيد بالكامل الملاحظات التي سيقدمها في وقت لاحق السفير الإيطالي باسم الاتحاد الأوروبي.

جميع قرارات مجلس الأمن تتعلق بالأساس بالمسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة للسلم والأمن العالميين. لكن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٢) يتميز بصفات خاصة. فقد كان معلما فريدا. ولأول مرة، وسّعنا من نظرتنا من الجوانب السياسية والعسكرية التقليدية للسلم والأمن ونقلنا انتباهنا عن صواب إلى حقوق أشد المتضررين بالصراع. وبشكل حاسم، فإننا بفعل ذلك، نقر بأن النساء لا يتأثرن بالصراعات أكثر من غيرهن فحسب بل أيضا وفي العديد من الحالات يحملن مفتاح السلام. وقررنا أن الاعتبارات الجنسانية ينبغي أن تدمج بالكامل كعنصر أساسي من عملنا المتعلق بالصراع، وفي المجالات كافة، من منع نشوب الصراع إلى إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع. ومناقشة اليوم تتيح لنا التوقف والتأمل في التقدم المحرز، أو التقدم الذي لم يحرز والتحديات الماثلة أمامنا.

لم يكن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مجرد بيان هام عن التزامنا بالعمل من أجل المرأة. بل أصبح أيضا شعلة أمل نلتف حولها. فقلة من قرارات مجلس الأمن تردد صداها بهذا النطاق والعمق في قلب المجتمع المدني. ونحن، كمجلس، لا يمكننا أن نحيد عن التزاماتنا أو نخيب الآمال فينا. وفي الأعوام الثلاثة التي انقضت منذ اتخاذها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عدنا إلى هذه المناقشة في عدة مناسبات. ولقد ساعدنا ذلك التقرير المفيد جدا (S/2002/1154) والتوصيات التي قدمها الأمين العام إلى المجلس في العام الماضي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو الشوط الذي قطعناه فعلا في التنفيذ؟ وليس ثمة شك في أن قدرا من التقدم يجري إحرازه في الوقت الحاضر، ولكن من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وأود أن أقول الآن بعض الكلمات عن المساهمة التي تحاول المملكة المتحدة أن تقدمها. لقد حددنا عددا من

مجالات العمل من جانبنا مباشرة، ومن خلال دعم الشركاء الرئيسيين، على حد سواء.

ونحن، من جانبنا، أدخلنا برامج تدريب إجبارية بشأن قضايا نوع الجنس، وحماية الأطفال وحقوق الإنسان لجميع موظفي المملكة المتحدة المتوجهين للعمل في بعثات حفظ السلام. ونبحث بصورة نشطة عن موظفات وخبيرات لنشرهن في بعثات حفظ السلام والبعثات الأخرى لمنع الصراعات وحل الصراعات. فعلى سبيل المثال، قمنا مؤخرا بنشر أفراد شرطة من الإناث في سيراليون وأرسلنا خبيرة أقدم في الشؤون الجنسانية إلى بغداد للعمل هناك مع سلطة التحالف الانتقالية. ونعد في الوقت الحاضر قاعدة بيانات عن نساء من رعايا المملكة المتحدة مؤهلات بصورة ملائمة تتوفر لديهن الخبرة في أعمال منع الصراعات، وحل الصراعات، ولديهن الرغبة في الالتحاق ببعثات فيما وراء البحار. وحالما تكتمل قاعدة البيانات تلك، سنتشاطرها مع إدارة عمليات حفظ السلام.

وفي الوقت الحاضر، يعمل سلفي في هذا المنصب، جيريمي غرينستوك، جاهدا على إشراك المرأة العراقية على النحو الأوفى وبنشاط في جهود إعادة التعمير هناك. وتقدم لأفرقة المملكة المتحدة العاملة في العراق إحاطات إعلامية عن الأهمية التي نوليها لهذه المسألة، وفي جولة أخيرة من اجتماعات الإحاطة الإعلامية التي عقدت في لندن، ناقش جيريمي حالة المرأة في العراق مع وزيرة شؤون المرأة في المملكة المتحدة، وأجرى أيضا مقابلة مع وفد زائر من النساء العراقيات وممثلين لمنظمات غير حكومية تابعة من المملكة المتحدة تعمل بنشاط في هذا الميدان بصفة خاصة.

وفي عام ٢٠٠١، أنشأت المملكة المتحدة صندوقين لمنع الصراعات، بلغ مجموعهما معا ٢٠٠ مليون دولار، لتجميع الموارد والخبرات التي تسهم بها كل الإدارات في لندن لمنع الصراعات. وكان ذلك يعني أن أعمال وزارة الدفاع، وإدارة التنمية الدولية، ووزارة الخارجية والكومنولث، وبصورة أساسية، رئاسة الوزراء، كلها اجتمعت معا في محاولة لبذل جهد واحد متضافر، ومتسق، ومركز، ومعزز لمعالجة موضوع منع الصراعات. وبفضل هذين الصندوقين تمكنا من تقديم دعم مباشر لأنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك مساعدة إدارة عمليات حفظ السلام في إعداد دليل لمراعاة المنظور الجنساني في البعثات الميدانية وتمكين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من جمع المعلومات المتعلقة بمبادرات المرأة في مجالي بناء السلام وتحقيق العدالة بين الجنسين. ونعمل أيضا مع صندوق الأعمال الطارئة من أجل حقوق الإنسان للمرأة، وهو منظمة غير حكومية تقدم الدعم لأنشطة المجموعات الشعبية في البلدان التي توجد بها عمليات حفظ سلام متعددة الأطراف.

ولكن إضافة إلى تمويل المبادرات المحددة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، نصر على ضرورة أن تشمل جميع المبادرات التي تدعمها هذه الأموال منظورا جنسانيا. وقد رأينا أن التمويل الموجه جيدا، حتى على مستوى متواضع، يمكن أن يحدث فارقا كبيرا، على سبيل المثال، تشجيع النساء على القيام بدور نشط في السياسة في أفغانستان، وذلك بتوفير مرافق رعاية الأطفال في البرلمان الرئيسي في كابول. وربما تبدو هذه الأشياء صغيرة جدا في حد ذاتها، بل إنها تكاد أن تكون تافهة، ولكنها تمثل في الحقيقة للنساء المعنيات أنفسهن الفرق بين كونهن قادرات على المشاركة وبين عدم قدرتهن عليها. وتظل مسألة إدراج هذا الأمر في الأنشطة الرئيسية وجعله في صميم جهودنا الشاملة مسألة أساسية. وهذا هو السبب الذي من أجله نقوم في الوقت الحاضر بتقييم الأعمال التي يدعمها الصندوقان، بما في ذلك النظر إلى الجوانب الجنسانية وما حاولنا تحقيقه حتى الآن.

والآن، ما هو الأثر الذي تخلفه هذه الجهود وغيرها؟ هل ما زلنا نخدش السطح فقط؟ أعتقد أن من الواضح أنه يتعين علينا أن نعمل بمزيد من الجهد لقياس الأثر المترتب على أعمالنا، وفي الواقع ما زال يتعين علينا القيام بالمزيد من الأعمال. ولكن هناك بعض العلامات المشجعة.

لقد أبدت المحكمة الجنائية الدولية استعدادها لتشمل ضمن ما يحال إليه من دعاوى الجرائم المرتكبة ضد النساء. وتشغل المرأة الآن أكثر من ثلث عدد أعضاء الجمعية الوطنية الجديدة في تيمور - ليشتي، وهناك وزيرتان، وتبلغ نسبة النساء في قوة الشرطة ٣٠ في المائة، وورد في دراسة استطلاعية نشرت في وقت مبكر من هذا الشهر أن البلد الذي توجد به الآن أعلى نسبة مئوية من النساء البرلمانيات هو رواندا. ولكننا نعلم أن الغالبية العظمى من القتلى والجرحى والأشخاص الذين يعاملون معاملة سيئة والمشردين في الصراعات من النساء والأطفال.

ومن ثم ماذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعله بعد ذلك، وما هو دورنا نحن أعضاء المجلس؟ إن منع الصراعات ميدان فسيح، ولكن دور نوع الجنس له أهمية كبري في هذا الميدان. ويتعين علينا مواصلة القول بذلك حتى يصبح جزءا من طبيعتنا. كما يتعين علينا أن نظل ملتزمين بزيادة الوعي بشأن الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في بناء السلام والمصالحة، وليس مجرد رؤية النساء يصورن كضحايا. لقد استمعنا اليوم إلى بيانات مشجعة عن الأثر الإيجابي الذي تحدثه النساء والذي بمستطاعهن إحداثه.

إن للمجلس دورا رئيسيا يؤديه في إعطاء معنى حقيقي لأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومساءلة منظومة الأمم المتحدة ومساءلتنا نحن. وينبغي لمجلس الأمن، حيثما يكون ذلك ملائما، أن يدرج نوع الجنس في القرارات، وولايات البعثات والتقارير المرحلية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك القرارات الأخيرة التي صدرت بشأن ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، ويتعين علينا أن نبقى على هذا الزخم. وحسبما أشار سفير شيلي في وقت مبكر، انضمت المملكة المتحدة، في السنة الماضية، إلى عدد من الدول الأعضاء لتقترح أن ينشئ المجلس آلية يتمكن من خلالها من رصد التقدم الذي يحرزه بشأن هذه القضايا. وربما يكون الآن هو الوقت المناسب ليدرس خبراؤنا، بدعم من الأمانة العامة، بمزيد من التفصيل إن كانت هناك فائدة الآن من إنشاء هذه الآلية.

ومن الضروري أيضا إتباع نهج أكثر تنسيقا بين جميع الأطراف الفاعلة، الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى. ومما لا شك فيه أن الأمر يتطلب توفير المزيد من الموارد، كما أن تحسين أوضاع المرأة في الصراعات لن يتحقق بمجرد كلمات رقيقة في نيويورك. ويطلب البيان الرئاسي الذي اعتمد بمناسبة الذكري السنوية الثانية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إعداد تقرير شامل في عام ٢٠٠٤. وبمستطاع الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تسهم مساهمة مفيدة في إيجاد أفضل الممارسات، وينبغي أن يتضمن ذلك إمكانية زيادة نطاق جدول الأعمال هذا وتعزيز اتساق عملنا مع النساء مع الاهتمامات الأخرى الملحة ذات الصلة بحقوق النساء والرجال والبنات والبنين المدنيين وحمايتهم في حالات الصراعات وفي فترات ما بعد الصراعات. وهذه قضايا معقدة ولكنها جد حيوية ولا توجد إجابات سهلة.

ويتعين على المجلس أن يواصل تركيزه على التنفيذ. ولا بد من مساءلة كل المسؤولين عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونحن من بينهم. ويتعين علينا أن نواصل دعم الأمم المتحدة بنطاقها العريض في جهودها - ولنتذكر أن هذه الجهود تبذلها جميع الجهات في أسرة الأمم المتحدة - ونواصل الترحيب والمطالبة بالإحاطات الإعلامية والتقارير

المرحلية من قبيل ما تسلمناه اليوم. ولكن، وقبل كل شيء، ينبغي أن نتعهد بمواصلة إدراج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية من أعمالنا، وأن نسعى بنشاط إلى اغتنام جميع الفرص للقيام بذلك وأن نبقي بحق هذه المسألة قيد نظرنا الفعلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أقول كلمة عن نظام ما تبقى من المناقشة. إن السفير نغروبونتي مضطر لمغادرتنا لحضور اجتماع مقرر مع الأمين العام، ولذلك سيدلي بالبيان الوطني للولايات المتحدة في نهاية مناقشتنا.

ويشرفنا وجود وزيرين معنا في هذه الجلسة. وأود أن أعطيهما الكلمة، وبعد ذلك سأعطي الكلمة للسيد غينو والسيدة سميث إن كانت لديهما الرغبة في الإدلاء بأية تعليقات، ثم نرفع الجلسة لنستأنف حسب قائمة المتكلمين في الساعة ١٥/٠٠ .

المتكلمة المدرجة في قائمتي هي وزيرة التعاون الإنمائي بمملكة هولندا، معالي السيدة آغنيس فان آردين. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة فان أرديني (هولندا) (تكلمت بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي ستدلي به إيطاليا بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو إطار السياسة الهولندية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والميزة العظيمة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما أراها، هي أنه يقدم المرأة، ليس كضحية فحسب، وإنما أيضا كعنصر نشيط في حل الصراعات. ونحن نعرف أن السلام يدوم على الأرجح إذا عملت كل الأطراف - رجالا ونساء - معا لتحقيق ذلك. والمؤسف، أن النساء ما زلن، بعد ثلاث سنوات من اتخاذ القرار، يشتركن نادرا في الجهود الرامية إلى حل الصراعات.

ومن الممارسات الطيبة أننا نحتفل بالذكرى السنوية للقرار كل عام. لكن الأمر يتوقف علينا أيضا للتحقق من أن هناك شيئا يحتفل به. والمنظور الجنساني يجب أن يكون جزءا من عمل مجلس الأمن اليومي. ويجب أن يثري التحليلات التي يقوم بها والقرارات التي يتخذها. والقرار الذي اتخذ مؤخرا عن ليبريا، القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، الذي يشير إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويبني عليه، مثال جيد على الطريقة التي يمكن أن يجري بها العمل، لكن للأسف نادرا ما يحدث ذلك، وتفعل المنظمات غير الحكومية خيرا عندما تواصل ممارسة الضغط. ويرجع الفضل إليها، في كثير من الأحيان، في وصول صوت المرأة إلى المجلس. وفي هذا الشأن، أود أن أعرب عن تقديري للعمل الذي جرى القيام به في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما وصفته السيدة آمي سميث، المستشارة الأقدم للبعثة في الشؤون الجنسانية.

إننا، نحن الدول الأعضاء، بحاجة إلى القيام بعدد من الأمور. يجب أن نسأل دائما عن التغذية المرتدة من الممثلين الخاصين للأمين العام، وأيضا عن التغذية المرتدة في التقارير المرفوعة إلى مجلس الأمن. ويجب أن ندفع بمرشحات إلى المناصب الرئيسية مثل منصب الممثل الخاص. ويجب أن نعمل على تعزيز موقف المرأة والتفكير بشأنها بشكل أكثر في عمليات السلم والأمن. وينطبق الشيء نفسه على حملات نزع السلاح وإزالة الألغام التي تُعد المرأة أولى المستفيدين منها. وأخيرا، يجب أن يتعلم كل منا من الآخر الخبرات في الميدان عن طريق التعاون والاتصال بصورة أقوى وأفضل.

في العام الماضي، أذنت حكومة بلدي بإعداد دراسة عن دور المرأة في منع نشوب الصراعات، وحلها وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. ويسعني أن أوصي بذلك التحليل، الذي يلقي الضوء على الدور المعقد الذي تقوم به المرأة في الصراع وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع. لقد

استخدمناه في تقييم وتعزيز الأنشطة الهولندية وإحدى النتائج هي أننا نستثمر الآن في إقامة توازن أفضل بين الرجل والمرأة في القوات المسلحة الهولندية. ونحن ندربهم تدريبا أفضل لحماية المرأة والبنت في حالات الحرب ولإشراك المرأة في صنع السلام. ونحاول إقناع وكالات المعونة بأن تفعل نفس الشيء، حتى تتحقق حماية أكبر للنساء والبنات في مخيمات اللاجئين وفي أي مكان آخر. ونقدم الآن دعما أكثر نشاطا للجماعات النسائية التي تشارك في محادثات السلام - كما هو الحال في السودان العام الماضي - لأننا رأينا أن ذلك يمكن أن يجعل السلام أكثر استدامة. وفي أفغانستان والعراق، أيضا، نسترعي الانتباه إلى دور المرأة في عملية إعادة الإعمار الصعبة.

لقد جمعت هولندا، في صندوقها الجديد لتحقيق الاستقرار، أموال المساعدة الإنمائية الرسمية وأموال المساعدة الإنمائية غير الرسمية، والهدف هو الاستجابة بشكل أكثر مرونة لمسألتي الأمن والاستقرار، بإرساء أساس لإعادة الإعمار والتنمية. ويجب أن نتخلص من شواغلنا المؤسسية التي لا تنتهي، وبدلا من ذلك، يجب أن نركز على احتياجات وإمكانيات الرجال والنساء، على حد سواء، محاولين إعادة بناء حياقم وبلدانهم. إن معاناتهم في منطقة البحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي والشرق الأوسط تتطلب حلولا جديدة. ونحن مدينون لهم بهذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو معالي السيد كليوبيت تافولا، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تافولا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على التشرف بوجودي هنا وعلى حرارة الترحيب. ويشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن. وأنا إذ أفعل هذا، أتكلم بالنيابة عن محفل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة - استراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا.

وأنا ممتن جدا بالتأكيد للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما صباح اليوم السيد غينو والسيدة سميث.

يسر محفل جزر المحيط الهادئ أن تدرج مسألة المرأة والسلام والأمن مرة أخرى في جدول أعمال مجلس الأمن، ويسرنا باعتبارنا مجموعة أن نقوم مجددا بمداخلة عن هذا البند الهام، مبرزين أهميته بالنسبة لأعضائنا. وقد كانت المناقشة في مجلس الأمن قبل ثلاث سنوات، والتي أدت إلى اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلما على الطريق. فالقرار أبرز أننا، إذا كنا ملتزمين بمنع نشوب الصراعات وبحلها، يجب أن نكون جادين بشأن المنظور الجنساني للصراع - أثر الصراع على المرأة وإسهامات المرأة في عمليات منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلم على حد سواء.

لقد أبرزت لنا تجربتنا في المحيط الهادئ بالتأكيد أهمية تنفيذ المبادئ والإطار الواردين في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالعمل الذي قام به مؤخرا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن المرأة والسلام والأمن في بابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وفيجي وفانواتو، أبرز مدى أثر الصراع على المرأة والدور الحاسم الذي تقوم به المرأة في تعزيز السلم في منطقتنا. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، دلت تجربتنا على أن إسهامات المرأة وقيادتها في المجالين التقليدي والمعاصر حاسمة لضمان السلام المفيد والمستدام. وفي بابوا غينيا الجديدة، قامت المرأة بدور حيوي في المراحل المتقدمة جدا والهشة لعملية السلام في بوغانفيل، ولا تزال تقوم بدور

نشط في دعمها المستمر. وبالمثل، قامت المرأة في جزر سليمان بدور هام، عن طريق حركة الكنيسة المسكونية، في الوساطة في عملية السلام في بلدها، ولا تزال تشارك بدور مركزي.

أعود الآن إلى عمل المنظمة. لقد تضمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المفهوم القاضي بأن المنظور الجنساني يجب أن يُدمج في عمل الأمم المتحدة - أي أنه يجب أن تكون المرأة في قلب عمل المنظمة. ومناقشة اليوم فرصة هامة لاختبار المدى الذي وصلنا إليه في احترام ذلك الالتزام.

لا شك أنه كانت هناك بعض الأخبار الطيبة. وأحد أهمها في العام الماضي الاتفاق على إنشاء وظيفة مستشار للشؤون الجنسانية في وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام في إدارة عمليات حفظ السلام. وتلك نتيجة ممتازة، نأمل كثيرا أن تساعدنا في إدراج المنظور الجنساني في كل جوانب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنرحب بتعيين مستشار مؤقت للشؤون الجنسانية في الإدارة، ونأمل أن يُشغل المنصب الدائم الخاص بالمستشار الأقدم للشؤون الجنسانية في القريب. ونتطلع إلى تلقي التغذية المرتدة عن تطور الموقف حيال هذا المنصب.

ويسرنا أيضا أن مشروع تحليل حالة الصراع المتعلق بالمنظور الجنساني في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يجري تنفيذه. ويسرنا بشكل خاص أن يُدرج الصندوق منظورا في ذلك العمل يتصل بالمحيط الهادئ بتنفيذ إحدى دراساتها الأربع الرائدة في جزر سليمان.

ومن ناحية أخرى، لا يسعنا إلا أن نهنئ إدارة شؤون نزع السلاح على إطلاق خطة العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، ونود أن نشجع الإدارات الأخرى على الاقتداء بذلك المثال الناجح. ونرحب أيضا بعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لبناء موقع شامل على الشبكة العالمية للمعلومات، يعنى بجمع المواد المختلفة المتاحة عن المرأة والسلام والأمن لاستخدامها في العمل في أنحاء العالم.

ومع أن المبادرات التي أشرت إليها تشكل بداية طيبة، فما زلنا لم نحقق ما نريده. ومن ناحية عملنا في المستقبل، نود أن نؤكد على أربعة مجالات.

أولا، رغم العمل الإيجابي الكثير الذي تحقق في تحسين الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لهذه القضايا، نود أن يبدي المجلس اهتماماً خاصاً بضمان أن تركز ولاياته بصورة محددة على المنظورات الجنسانية وأن توفر الموارد الضرورية لكفالة الوفاء بتلك الولايات. إن نسبة ١٥ في المائة فقط - أو على وجه الدقة ٧.١٤ في المائة، كما سمعنا صباح هذا اليوم - من القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن في العام الماضي تضمنت إشارات إلى مسألة نوع الجنس. ونأمل أن كل قرارات مجلس الأمن ستفعل ذلك في المستقبل. وبالنظر إلى ولايات المجلس، نأمل بصورة خاصة أن يولي اهتماماً خاصاً لأهمية ضمان إشراك المرأة في كل الجوانب التي تنطوي عليها عمليات صنع القرارات فيما يتعلق بالصراع، بما في ذلك المفاوضات الرسمية. وكما ذكرت في وقت سابق، فإن خبرتنا الخاصة تبين أن إسهام المرأة مسألة ضرورية لتسوية الصراعات. ولسوء الطالع، فإن من لديهم معظم المعلومات وأكثر الشبكات كثافة لا يسمح لهم بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

ثانيا، إننا نشجع مجلس الأمن على أن تضم بعثاته مستشارين في الشؤون الجنسانية أو متخصصين باعتبارها نتيجة طبيعية. ونأمل أيضاً أن التقارير الواردة من البعثات التي التزمت الصمت حتى الآن حيال القضايا الجنسانية، ستتضمن مستقبلاً معلومات خاصة بشأن القضايا الجنسانية التي تتناولها البعثات.

ثالثاً، نود أن نؤكد على ضرورة استمرار الضغط من أجل إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام. وما زلنا نعتقد بقوة أن الحساسية الجنسانية، وإدماج المرأة، عنصران هامان في عمليات حفظ السلام الناجحة. ونأمل بصورة خاصة في إنجاز المزيد من العمل بشأن تدريب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على المنظور الجنساني، ونود أن نؤكد على أهمية نموذج التدريب الجنساني الإجباري بالنسبة لكل الموظفين الذين سيتم نشرهم.

أما فيما يتعلق بمنطقتنا، يسعدني القول إن عددا من أعضائنا يشددون على أهمية نشر النساء في عمليات حفظ السلام. وبالنسبة لبلدي، فيجي، فلدينا تأكيد قوي على نشر المرأة في عمليات السلام والأمن فيما وراء البحار. والنساء من فيجي قد خدمن في كمبوديا وكرواتيا، وحاليا في كوسوفو وجزر سليمان.

رابعا وأخيرا، فيما يتعلق بالقيادة والتمثيل، نود أن نكرر دعوتنا للأمين العام إلى أن يعين مزيداً من النساء بوصفهن ممثلات خاصات، لا سيما في الشؤون المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام والدبلوماسية الوقائية. فالأمم المتحدة تحتاج إلى أن تحقق أهدافها وإلى أن تقودنا بالقدوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام غينو لإبداء أي ملاحظات قد يود الإدلاء بها.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر جميع أعضاء المجلس والمتكلمين الآخرين، الذين أعربوا عن تأييد قوي لجهودنا من أجل وضع القضايا الجنسانية في صلب جهود حفظ السلام في مناطق الصراع.

وأود أن أتطرق إلى نقطتين خاصتين أثيرتا اليوم، تتعلق الأولى بأفغانستان. وإنني ممتن لأن ألمانيا أثارت مسألة أهمية شغل وظيفة مدير في بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان في أسرع وقت. لدينا بالفعل وظيفة فني من الفئة الرابعة في وحدة الشؤون الجنسانية هناك. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم تعيين الشخص المناسب في وظيفة مدير، ونحن بصدد عملية إعادة الإعلان عن الوظيفة للتأكد من اختيار الشخص المناسب لهذه الوظيفة المهمة في بعثتنا في أفغانستان.

لقد شددت وفود كثيرة على أهمية تقديم التقارير، ولا يسعني إلا أن اتفق مع هذا الرأي؛ وتلك هي النقطة الأخرى التي أردت تناولها. وأعتقد أنه كلما زاد عدد التقارير المقدمة للمجلس بشأن القضايا التي نوقشت صباح هذا اليوم، يمكن منع أي إساءة – لأن تقديم التقارير له قيمة رادعة – ويمكننا تعبئة الموارد حيثما كانت هناك حاجة إليها، سواء لمساعدة النساء في مخيمات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أو المساعدة في تدريب الشرطة أو في تلك الطائفة المتنوعة من المسائل التي أثيرت.

إلا أن الإبلاغ السليم يقتضي نهجا منهجيا. وأعتقد أن مجموعة الموارد المتكاملة المتعلقة بالمنظور الجنساني التي دخلت مراحلها الأخيرة الآن، ستساعد في هذا الشأن، لأنها ستعني أن كل موظفي البعثة – سواء كانوا من المراقبين العسكريين أو الموظفين المعنيين بحقوق الإنسان – سيحصلون على توجيه أفضل. وسيحصل كل الموظفين في البعثة على توجيه أفضل وبالتالي على نهج أكثر منهجية في إعداد تقاريرهم، كيما يتلقى هذا المجلس معلومات منهجية متجانسة، الأمر الذي سيحسن من مشاركة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة سميث لإبداء أي ملاحظات قد تود الإدلاء بها.

السيدة سميث (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشدد على أن النساء في الصراعات لسن مجرد ضحايا، وإنما هن عناصر فعالة. وأشكر الأعضاء على إقرارهم بتلك الحقيقة. وبالنيابة عن السيدة فاويكا، إحدى أوثق شركائنا وهي أيضا نموذج مثالي لدور المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أشكر الأعضاء على تقديرهم للعمل الجيد الذي تقوم به.

وأود بصفة خاصة أن أرد على سؤال من فرنسا بشأن العلاقة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والإدارة الكونغولية، وبخاصة الوزارة الحكومية لما يعرف بمركز المرأة، أو ما يمكن ترجمته إلى وزارة شؤون المرأة والأسرة، فضلا عن وزارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان. الواقع، أن وحدة الشؤون الجنسانية أجرت اتصالاً مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأجرينا مناقشات غير رسمية ونسعى إلى توعية الحكومة بشأن قضية إدماج المنظور الجنساني برمتها في كل جوانب عملها.

ونحن نجري مناقشات مع الوزيرة الجديدة التي تتولى وزارة مركز المرأة، وخططنا لأنشطة محددة تتعلق بأيام النشاط الستة عشر لمكافحة العنف ضد المرأة، من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ونحن نعتزم استخدام ذلك باعتباره استراتيجية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي ما فتئ يواكب المرأة في صنع القرارات منذ وقت الحوار بين الطوائف الكونغولية. ونعتزم استخدام ذلك باعتباره استراتيجية لكي تدرك النساء والرجال في جمهورية الكونغو الديمقراطية منصب الوزيرة الجديدة. ومرد أهمية ذلك إلى أنها تأتي من منطقة جديرة بالاهتمام.

والوزارة المسؤولة عن مركز المرأة تحاول العمل داخلياً بين الزملاء لتوعية القيادات بشأن القضايا الجنسانية وإنشاء شبكات مع الوكالات والأطراف المهتمة لإجراء مناقشات بشأن المسائل الجنسانية خارج الوزارة. وإننا في وحدة الشؤون الجنسانية لا نعمل مع تلك الوزارة المحددة فحسب، بل ومع كل الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى. ونخطط لتنفيذ برامج التدريب مع أعضاء مجلسي النواب والشيوخ والعمل بشكل أوثق مع الهيئة القضائية.

وقد اتصلت بنا وزارات أخرى. وعلى سبيل المثال، اتصلت بنا وزارة التعليم وسألتنا عما إذا كان بوسعنا أن نشترك في عمل ما مع الجامعات. وقدراتنا محدودة بعض الشيء، ولكننا نأمل في أن نتمكن، في المستقبل القريب، الآن وقد أصبح لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة حضور مادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من القيام، في سياق التعاون، بما هو أكثر ولو بقليل مما كنا نفعله.

ونحن نضع نصب أعيننا دائما حقيقة أن مواردنا محدودة جدا، ولكننا نعمل بتعاون وثيق مع الوكالات الموجودة هناك. وقد تعاونا، على وجه التحديد، مع وزارة الصحة التي تولت زمام القيادة مؤخرا في قضية العنف ضد النساء، وهذه المرة أيضا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفي ذلك السياق، شاركنا في إعداد مشروع مشترك بين الوكالات يستهدف التصدي لمسألة العنف ضد المرأة. وأود أن أشدد هنا على أننا نتعاون مع الوكالات لا أكثر؛ فهو جهد مشترك من جانب الوكالات.

ومهمتنا، بوصفنا الوزارة المعنية بشؤون المرأة، هي ضمان أن يكون لأصوات النساء دور مؤثر في هذه العملية. ونحن نعمل في الميدان لنتعرف على المبادرات المحلية، ونرى ما الذي تقوم به النساء أنفسهن، كما أننا نعمل كحلقة وصل مع زملائنا في مختلف الوكالات لضمان أن يوضع هذا الجانب في الاعتبار.

وخلاصة القول إن وزارة شؤون المرأة تعمل عن كثب مع مختلف الوزارات، وليس بشكل مباشر فحسب، بل أيضا بالتعاون مع الوكالات ومع الأقسام والشُعب الأخرى في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة سميث على تعقيباتها، وعلى انضمامها إلينا اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.